الِاسْتِقْرَاءُ الصَّرْفِيُّ

رضا هادي حسُّون

كلية التربية ـ الجامعة المستنصرية

مدخل:

الاستقراءُ في اللغةِ مصدرُ الفعلِ الثلاثيِّ المزيدِ (اسْتَقرَى)، ومعناهُ قريبٌ من معنى التَّتَبُّعِ المُفضي إلى المعرفةِ، قالَ ابنُ سيده: ((وَقَرَا الْأَمْرَ، وَاقْتَرَاهُ: تَتَبَّعَهُ. وَقَرَا الْأَرْضَ قَرْوًا، وَاقْتَرَاهَا، وَتَقَرَّاهَا، وَاسْتَقْرَاهَا: تَتَبَّعَهَا أَرْضًا أَرْضًا، وَسَارَ فِيْهَا يَنْظُرُ حَالَهَا وَأَمْرَهَا. قَالَ اللِّحْيَانِيُّ: قَرَوْتُ الأَرْضَ: سِرْتُ فِيْهَا، وَهوَ أَنْ تَمُرَّ بِالْمَكَانِ ثُمَّ تَجُوْزُهُ إِلَى غَيْرِهِ، ثُمَّ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ. وَقَرَوْتُ بَنِيْ فُلَانٍ، وَاقْتَرَيْتُهُمْ، وَاسْتَقْرَيْتُهُمْ: مَرَرْتُ بِهِمْ وَاحِدًا وَاحِدًا))[١].

والاستقراءُ في الاصطلاحِ صورةٌ من صورِ الاستقراءِ في اللغةِ، قال الخوارزميُّ: ((الاسْتِقْرَاءُ: هُوَ تَعَرُّفُ الشَّيْءِ الْكُلِّيِّ بِجَمِيْعِ أَشْخَاصِهِ، يُقَالُ: اسْتَقْرَى فُلَانٌ الْقُرَى وَبُيُوْتَ السِّكَّةِ، إِذَا طَافَهَا وَلَمْ يَدَعْ شَيْئًا مِنْهَا))[٢].

والاستقراءُ قسمانِ: الاستقراءُ التامُّ والاستقراءُ الناقصُ. والحقيقةُ أنَّ الناقصَ منهما لا يُسمَّى استقراءً إلّا تجوُّزًا، ويدلُّنا على ذلكَ قولُ ابنِ سيده المذكورُ آنفًا: ((وَاسْتَقرَاهَا: تَتَبَّعَهَا أَرْضًا أَرْضًا... وَاسْتَقرَيْتُهُمْ: مَرَرْتُ بِهِمْ وَاحِدًا وَاحِدًا)).

ويقعُ الاستقراءُ على المسموعِ من الكلامِ العربيِّ، وهو القرآنُ الكريمُ، والقراءاتُ، والحديثُ، والشِّعرُ، والأمثالُ، والحِكَمُ، والخُطَب، والنثرُ الاجتماعيُّ، وهو كلامُ العربِ في حياتِهِمُ اليوميّةِ.

ولا يستطيعُ عالمٌ أن يدَّعيَ الاستقراءَ التامَّ إلّا في نصوصِ القرآنِ الكريمِ. فهو الكلامُ الوحيدُ الذي يمكنُ للباحثِ أن يَطَّلِعَ على جميعِ عناصرِهِ اللفظيّةِ، فلا يفوتُهُ منها شيءٌ، بخلافِ الشِّعرِ والأمثالِ والحِكَمِ والخُطَبِ والنثرِ الاجتماعيّ، فلم يصلْ إلينا منها إلّا ما سَمِعَهُ الرواةُ، ونقلوهُ، ودوَّنوهُ، وقد ضاعَ منه الكثيرُ الكثيرُ. قال أبو عمرِو بنُ العلاءِ: ((مَا انْتَهَى إِلَيْكُمْ مِمَّا قَالَتِ الْعَرَبُ إِلَّا أَقَلّهُ. وَلَوْ جَاءَكُمْ وَافِرًا لَجَاءَكُمْ عِلْمٌ وَشِعْرٌ كَثِيْرٌ))[٣].

وكذلكَ الحديثُ، فالإحصاءُ فيهِ متعذِّرٌ؛ لأنَّ ما دُوِّنَ منه لا يستلزمُ عدمَ ما سواهُ؛ فإنَّ التدوينَ فيهِ ليسَ كالتدوينِ في القرآنِ الكريمِ، الذي كانَ تدوينًا جامعًا مانعًا: جَمَعَ كلَّ ما هو من

القرآنِ، ومَنَعَ كلَّ ما هو ليسَ منهُ. أمّا في الحديثِ، فلم يَجمَعِ التدوينُ فيهِ كلَّ كلامِ النبيِّ (ﷺ)، ولم يَمنَعْ أن يُنْسَبَ إليهِ كثيرٌ من كلامِ المُبطلينَ أو المُتوهِّمينَ.

أمّا القراءاتُ القرآنيّةُ، فقدِ اختُلِفَ فيها، من حيثُ إنّها من القرآنِ، أو إنّها من اجتهادِ القرّاءِ؛ بسببِ خلوِّ الكتابةِ آنذاكَ من حركاتِ التصريفِ والإعرابِ ونَقطِ الإعجامِ. والأمثلةُ على اختلافِهِم كثيرةٌ جدًّا، سأكتفي منها بمثالٍ واحدٍ:

قال سيبويهِ: ((وَقَالُوا: نَبِيٌّ وَبَرِيَّةٌ، فَأَلْزَمَهَا أَهلُ التحقيقِ البَدَلَ. وَلَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ نَحْوِهِمَا يُفْعَلُ بِهِ ذَا، إِنَّمَا يُؤْخَذُ بِالسَّمْعِ. وَقَدْ بَلَغَنَا أَنَّ قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْحِجَازِ مِنْ أَهْلِ التَّحْقِيْقِ يُحَقِّقُوْنَ: نَبِيْء، وَبَرِيْئَة، وَذَلِكَ قَلِيْلٌ رَدِيْءٌ))(٤).

وقالَ الرضيُّ الأستراباذيُّ: ((وَكَذَا وَرَدَ فِي (السَّبْع)(٥): (النُّبُوْءَة) بِالْهَمْزِ(٦)، وَمَذْهَبُ سِيْبَوَيْهِ – كَمَا ذَكَرْنَاه – أَنَّ ذَلِكَ رَدِيْءٌ، مَعَ أَنَّهُ قُرِئَ بِهِ، وَلَعَلَّ (الْقِرَاءَاتِ السَّبْعَ) عِنْدَهُ لَيْسَتْ مُتَوَاتِرَةً، وَإِلَّا لَمْ يَحْكُمْ بِرَدَاءَةِ مَا ثَبَتَ أَنَّهُ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيْمِ، تَعَالَى عَنْهَا))(٧).

وواضحٌ أنَّ الرضيَّ يرى أنَّ القراءاتِ السبعَ متواترةٌ، وأنّها من القرآنِ، بخلافِ سيبويهِ الذي لا يرى ذلكَ؛ بدلالةِ أنَّهُ حَكَمَ برداءةِ بعضِ ما وَرَدَ فيها.

ومعَ هذا الاختلافِ، فقد كانتِ القراءاتُ مصدرًا من مصادرِ الاستشهادِ اللغويِّ، لكنَّ الاستقراءَ لا يُمكنُ أن يكونَ تامًّا فيها؛ لأنَّ المدوَّنَ منها ليسَ إلّا جزءًا من الواقعِ منها.

والمقصودُ بـ(الاستقراءِ الصرفيِّ): الاستقراءُ الذي يَعتمِدُ عليهِ الصرفيُّ في استنباطِ الأحكامِ الصرفيّةِ، كما في قولِ ابنِ جنّي: ((إِنَّمَا قَالَ أَبُو عُثْمَانَ(٨): إِنَّ الْأَلِفَ لَا تَكُوْنُ أَصْلًا فِي الْأَسْمَاءِ، وَلَا فِي الْأَفعَال، وَإِنَّمَا تَكُوْنُ زَائِدَةً أَوْ بَدَلًا؛ لِأَنَّهُ اسْتَقْرَى جَمِيْعَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ، أَوْ جُمْهُوْرَهَا، فَلَمْ يَجِدِ الْأَلِفَ فِيْهَا إِلَّا كَذَلِكَ، فَقَضَى لَهَا بِهَذَا الْحُكْمِ. فَأَمَّا الْحُرُوْفُ، فَالْأَلِفُ فِيْهِنَّ أَصْلٌ، غَيْرُ زَائِدَةٍ، وَلَا مُنْقَلِبَةٍ))(٩).

والاستقراءُ الصرفيُّ قسمانِ:

١- الاستقراءُ الصرفيُّ التامُّ، ولا يمكنُ حصولُهُ إلّا في استقراءِ العناصرِ الصرفيّةِ الواردةِ في القرآنِ الكريمِ، واستقراءِ المعاني الصرفيّةِ التي تدلُّ عليها العناصرُ الصرفيّةُ الدلاليّةُ.

٢- الاستقراءُ الصرفيُّ الناقصُ، وهو الغالبُ في استقراءِ الصرفيّينَ، فنجِدُ الصرفيَّ منهم يغفُلُ عن كثيرٍ من نصوصِ القرآنِ الكريمِ، أو نصوصِ الشعرِ العربيِّ، أو غيرِهما من النصوصِ، فيُطلِقُ أحكامًا صرفيّةً سقيمةً مخالفةً للواقعِ الصرفيِّ. ومن أمثلةِ ذلكَ:

المبحث الأول

القولُ بالإغناءِ الصرفيِّ في غيرِ مواضِعِهِ

اعتمد بعضُ الصرفيّينَ على الاستقراءِ الناقصِ، فظنّوا أنَّ بعضَ الأفعالِ المزيدةِ تُستعمَلُ بدلًا من أفعالِها المجرّدةِ، فقالوا بإغناءِ الأفعالِ المزيدةِ المُستعمَلةِ عن تلكَ الأفعالِ المجرّدةِ غيرِ المُستعمَلةِ في ظنِّهِم.

وبالرجوعِ إلى المسموعِ من الكلامِ العربيِّ نَجِدُ أنَّ أولئكَ الصرفيّينَ قد توهَّمُوا حينَ قالوا بالإغناءِ هنا؛ لاعتمادِهِم على الاستقراءِ الناقصِ. ومن أمثلةِ ذلكَ:

١- ينفي سيبويهِ صراحةً استعمالَ الفعلِ المجرّدِ (دَنِفَ)، ويرى أنَّ المزيدَ (أَدنَفَ) يُستعمَلُ بدلًا منهُ؛ لأنّهُ عندهُ بمعناهُ[١٠].

وبالرجوعِ إلى المعجماتِ العربيّةِ نَجِدُها تنصُّ صراحةً على استعمالِ المجرّدِ (دَنِفَ). قال الخليلُ: ((الدَّنَفُ: الْمَرَضُ الْمُخَامِرُ الْمُلَازِمُ، وَرَجُلٌ دَنِفٌ، وَفِعْلُهُ: دَنِفَ وَأَدْنَفَ))[١١]. وقالَ الفارابيُّ: ((وَيُقَالُ: دَنِفَ الْمَرِيْضُ، أَيْ: ثَقُلَ))[١٢]. وقالَ الجوهريُّ: ((وَقَدْ دَنِفَ الْمَرِيْضُ، بِالْكَسْرِ، أَيْ: ثَقُلَ. وَأَدْنَفَ بِالْأَلِفِ مِثْلُهُ))[١٣].

ويدلُّنا على أنَّ الفعل المجرّد (دَنِفَ) ليسَ من الأفعالِ المُماتَةِ أنَّ بعضَ شعراءِ العصرِ العباسيِّ قد استعملوه، قال ابنُ المعتزِّ[١٤]:

يَا مُقْلَةً أَدْنَفَتْ كَمَا دَنِفْتُ　　　مَرَّتْ بِنَا سَنْحَةً، وَمَا وَقَفْتُ

وقال ابنُ الروميِّ[١٥]:

دَاوَيْتَ أَدْوَاءَهَا وَقَدْ دَنِفَتْ　　　حِيْنًا مِنَ الدَّهْرِ أَيَّمَا دَنَفِ

وقال البحتريُّ[١٦]:

هَلَّا بَكَيْتِ، وَقَدْ رَأَيْتِ بُكَاءَهُ　　　وَدَنِفْتِ حِيْنَ سَمِعْتِ شَجْوَ الْمُدْنَفِ

٢- ينفي ابنُ الحاجبِ صراحةً استعمالَ الفعلِ المجرّد (سَفَرَ) في معنى (السَّفَرِ)، ولا ينفي استعمالَهُ في غيرِ هذا المعنى[١٧]، كما في قولِنا: سَفَرْتُ الْبَيْتَ سَفْرًا، أي: كَنَسْتُهُ، وَسَفَرَتِ الرِّيْحُ الْغَيْمَ عَنْ وَجْهِ السَّمَاءِ سَفْرًا، وَسَفَرَ بَيْنَ الْقَوْمِ سِفَارَةً، إِذَا أَصْلَحَ، وَسَفَرَتِ الْمَرْأَةُ عَنْ وَجْهِهَا سُفُوْرًا، إِذَا كَشَفَتْ عَنْهُ، وَسَفَرْتُ الْكِتَابَ سَفْرًا، أَيْ: كَتَبْتُهُ[١٨].

وقد بيّن ابنُ فارسٍ أنَّ مادّة (س ف ر) تدلُّ على معنًى اشتقاقيٍّ واحدٍ، فقال: ((السِّيْنُ وَالْفَاءُ وَالرَّاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى الانْكِشَافِ وَالْجَلَاءِ. مِنْ ذَلِكَ السَّفَرُ، سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّاسَ

يَنْكَشِفُوْنَ عَنْ أَمَاكِنِهِمْ. وَالسَّفْرُ: الْمُسَافِرُوْنَ... وَمِنَ الْبَابِ، وَهُوَ الأَصْلُ: سَفَرْتُ الْبَيْتَ: كَنَسْتُهُ... وَلِذَلِكَ يُسَمَّى مَا يَسْقُطُ مِنْ وَرَقِ الشَّجَرِ: السَّفِيْرَ... وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: سَفَرَ بَيْنَ الْقَوْمِ سِفَارَةً، إِذَا أَصْلَحَ، فَهُوَ مِنَ الْبَابِ؛ لِأَنَّهُ أَزَالَ مَا كَانَ هُنَاكَ مِنْ عَدَاوَةٍ وَخِلَافٍ. وَسَفَرَتِ الْمَرْأَةُ عَنْ وَجْهِهَا، إِذَا كَشَفَتْهُ. وَأَسْفَرَ الصُّبْحُ، وَذَلِكَ انْكِشَافُ الظَّلَامِ، وَوَجْهٌ مُسْفِرٌ، إِذَا كَانَ مُشْرِقًا سُرُوْرًا...))[١٩].

فالمعنى العامُّ الذي تدلُّ عليهِ مادّة (س ف ر) هو الكَشْفُ أوِ الانْكِشافُ، وإلى هذا المعنى تَرجِع كلُّ المعاني الخاصَّةِ التي استُعمِلَ للدلالةِ عليها الفعلُ المجرَّدُ (سَفَرَ)، ومنها معنى (الخُرُوج للسَّفَرِ).

وقد نصَّ الجوهريُّ صراحةً على استعمالِ الفعلِ المجرّدِ (سَفَرَ) بمعنى (الخُرُوجِ للسَّفَرِ)، فقالَ: ((وَيُقَالُ: سَفَرْتُ أَسْفِرُ سُفُوْرًا، إِذَا خَرَجْتُ لِلسَّفَرِ، فَأَنَا سَافِرٌ، وَقَوْمٌ سَفْرٌ مِثْلُ صَاحِبٍ وصَحْبٍ، وَقَدْ كَثُرَتِ السَّافِرَةُ لِمَوْضِعِ كَذَا، أَيْ: الْمُسَافِرُوْنَ))[٢٠].

وفرَّقَ الرضيُّ الأستراباذيُّ بينَ الفعلينِ المجرَّدِ (سَفَرَ)، والمزيدِ (سَافَرَ)، فقالَ: ((قَوْلُهُ[٢١]: "بِمَعْنَى فَعَلَ" كَ(سَافَرْتُ) بِمَعْنَى (سَفَرْتُ)، أَيْ: خَرَجْتُ إِلَى السَّفَرِ، وَلَا بُدَّ فِيْ (سَافَرْتُ) مِنَ الْمُبَالَغَةِ))[٢٢].

والتفريقُ بينَ الفعلينِ دليلٌ واضحٌ على أنّ المُفرِّقَ بينهما يرى أنَّ الفعلَ المجرّدَ (سَفَرَ) مُستعمَلٌ بمعنى (الخروجِ إلى السَّفَرِ)؛ لأنَّ التفريقَ إنَّما يكونُ بينَ الألفاظِ المُستعمَلةِ. وهذا أمرٌ لا يختلفُ فيهِ اثنانِ.

ويؤكِّدُ استعمالَ المجرّدِ (سَفَرَ) بمعنى (الخروج للسَّفَرِ) أنَّ المصدرَ (السَّفَر) على صيغةِ (فَعَلٍ)، وهي من صيغِ مصادرِ الأفعالِ المجرَّدةِ، واستعمال المصدرِ دليلٌ على استعمالِ الفعلِ منهُ. وكذلكَ استعمالُ اسمِ الفاعِلِ (سَافِر) دليلٌ على استعمالِ الفعلِ المجرَّدِ (سَفَرَ)؛ لأنَّ صيغةَ (فَاعِلٍ) تكونُ وصفًا من الفعلِ المجرَّدِ لا من الفعلِ المزيدِ.

٣- ينفي ابنُ مالكٍ استعمالَ الأفعالِ المجرّدةِ (طَلَقَ، وزَرَبَ وبَرَى)، ويرى أنَّ الأفعالَ المزيدةَ (انْطَلَقَ، وانْزَرَبَ، وانْبَرَى) تُغني عنها[٢٣].

والصوابُ أنَّ هذهِ الأفعالَ المجرّدةَ الثلاثةَ مُستعمَلةٌ، وليستْ أفعالُ صيغةِ (انْفَعَلَ) مُغنيةً عنها.

فأمّا الفعلُ المجرّدُ (طَلَقَ) فهو مُستعمَلٌ بمعنًى قريبٍ من (الذَّهَابِ)، أوِ (المُفَارَقَةِ) أوِ (الابْتِعَادِ)، وهذا هو الأصلُ في دلالةِ مادّةِ (ط ل ق). قال ابنُ فارسٍ: ((الطَّاءُ وَاللَّامُ وَالْقَافُ

أَصْلٌ صَحِيْحٌ مُطَّرِدٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى التَّخْلِيَةِ وَالْإِرْسَالِ. يُقَالُ: انْطَلَقَ الرَّجُلُ يَنْطَلِقُ انْطِلَاقًا. ثُمَّ تَرْجِعُ الْفُرُوْعُ إِلَيْهِ، تَقُوْلُ: أَطْلَقْتُهُ إِطْلَاقًا...))[٢٤].

والمرأةُ التي تُفارِقُ زوجَها بالطلاقِ تُسمَّى طالِقًا، وهو اسمُ فاعِلٍ من الفعلِ المجرَّدِ (طَلَقَ) بفتحِ اللامِ، أو من الفعلِ المجرّدِ (طَلُقَ) بضمِّها. والناقةُ التي لا قيدَ عليها تُسمَّى طالِقًا من الفعل المجرّدِ (طَلَقَ). قال الخليلُ: ((وَالْمَرْأَةُ تَطْلُقُ طَلَاقًا، فَهِيَ طَالِقٌ وَطَالِقَةٌ غَدًا، قَالَ الْأَعْشَى[٢٥]:

أَيَا جَارَتِي بِيْنِيْ فَإِنَّكِ طَالِقَهْ.

وطَلَقَتْ وَطُلِّقَتْ تَطْلِيْقًا. وَالطَّالِقُ مِنَ الْإِبِلِ: نَاقَةٌ تُرْسَلُ فِي الْحَيِّ تَرْعَى مِنْ جَنَابِهِمْ، أَيْ: حَوَالَيْهِمْ حَيْثُ شَاءَتْ، لَا تُعْقَلُ إِذَا رَاحَتْ، وَلَا تُنَحَّى فِي الْمَسْرَحِ، وَأَطْلَقْتُ النَّاقَةَ، وَطَلَقَتْ هِيَ، أَيْ: حَلَلْتُ عِقَالَهَا فَأَرْسَلْتُهَا))[٢٦].

فالفعلُ المجرّدُ (طَلَقَ) يدلُّ على الذهابِ، والفعلانِ المزيدانِ (أَطْلَقَ وطَلَّقَ) يدلّانِ على معنى (الجَعْلِ)، أي: (الإذهاب). أمّا المزيدُ (انْطَلَقَ) فهو يُوافقُ الفعلَ المجرّدَ (طَلَقَ) في الدلالةِ على معنى (الذهابِ)، والفرقُ بينهما أنَّ المزيدَ يختصُّ بالدلالةِ على المبالغةِ في ذلكَ.

ومن هنا ذَكَرَ بعضُ العلماءِ أنَّ المزيدَ (انْطَلَقَ) يدلُّ على مُطاوَعةِ المزيدِ (أَطْلَقَ)؛ لأنَّ صيغةَ (انْفَعَلَ) هنا تدلُّ على حدوثِ أصلِ الفعلِ، وصيغة (أَفعَلَ) هنا تدلُّ على إحداثه. فالأُولى دالّةٌ على فِعْلِ النتيجةِ، والثانيةُ دالّةٌ على فِعْلِ السببِ.

قال ابنُ جنّي: ((اعْلَمْ أَنَّ مِثَالَ (انْفَعَلَ) لَا يَكُوْنُ مُتَعَدِّيًا الْبَتَّةَ، وَإِنَّمَا جَاءَ فِيْ كَلَامِ الْعَرَبِ لِلْمُطَاوَعَةِ. وَمَعْنَى الْمُطَاوَعَةِ أَنْ تُرِيْدَ مِنَ الشَّيْءِ أَمْرًا مَا فَتَبْلُغَهُ، إِمَّا بِأَنْ يَفْعَلَ مَا تُرِيْدُهُ إِذَا كَانَ مِمَّا يَصِحُّ مِنْهُ الْفِعْلُ، وَإِمَّا أَنْ يَصِيْرَ إِلَى مِثْلِ حَالِ الْفَاعِلِ الَّذِيْ يَصِحُّ مِنْهُ الْفِعْلُ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَصِحُّ مِنْهُ الْفِعْلُ. فَأَمَّا مَا يُطَاوِعُ بِأَنْ يَفْعَلَ هُوَ فِعْلًا بِنَفْسِهِ، فَنَحْوُ قَوْلِكَ: أَطْلَقْتُهُ فَانْطَلَقَ، وَصَرَفْتُهُ فَانْصَرَفَ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ هُوَ الَّذِيْ فَعَلَ الانْطِلَاقَ، وَالانْصِرَافَ بِنَفْسِهِ عِنْدَ إِرَادَتِكَ إِيَّاهُمَا مِنْهُ، أَوْ بَعْثِكَ إِيَّاهُ عَلَيْهِمَا))[٢٧].

وأمّا الفعلُ المجرّدُ (زَرَبَ) فمُستعمَلٌ بمعنًى قريبٍ من (الدُّخُولِ)، وهو يُقارِبُ الفعلَ المجرَّدَ (سَرِبَ) في الصوتِ والمعنى.

والفعلُ المزيدُ (انْزَرَبَ) مُطاوِعٌ للفعلِ المجرَّدِ (زَرَبَ)، يُقال: (زَرَبْتُ الْغَنَمَ، فَانْزَرَبَتْ)، كما يُقالُ: (أَدْخَلْتُهَا فَدَخَلَتْ). قال الجوهري: ((الْكِسَائِيُّ: زَرَبْتُ لِلْغَنَمِ أَزْرُبُ زَرْبًا. وَقَالَ أَبُوْ عَمْرٍو: الزَّرْبُ: الْمَدْخَلُ، وَمِنْهُ زَرْبُ الْغَنَمِ. وَزَرِيْبَةُ السَّبُعِ: مَوْضِعُهُ الَّذِيْ يَكْتَنُّ فِيْهِ))[٢٨]. وقالَ الزمخشريُّ: ((وَزَرَبْتُ الْبَهْمَ فِي الزَّرْبِ: أَدْخَلْتُهُ فِيْهِ فَانْزَرَبَ))[٢٩].

وأمّا الفعلُ المجرّدُ (بَرَى)، بمعنى (الانْبِعَاث)، فهو مُستعمَلٌ أيضًا، يُقالُ: ((بَرَى لَهُ يَبْرِيْ بَرْيًا، إِذَا عَارَضَهُ، وَصَنَعَ مِثْلَ مَا صَنَعَ، وَمثله انبرَى لَه))[٣٠].

فالمزيدُ (انْبَرَى) يُوافقُ المجرّدَ (بَرَى) في الدلالةِ على أصلِ المعنى، وليس مغنيًا عنه، والفرقُ بينهما أنَّ المزيدَ (انْبَرَى) يدلُّ على المبالغةِ في ذلكَ تنصيصًا. وقد استُعمِلَ الفعل المجرّد (بَرَى) في الشعر المحتج به، قال أوسُ بن حَجَر[٣١]:

وَتَبْرِيْ لَهُ زَعْرَاءُ، أَمَّا انْتِهَارُهَا فَفَوْتٌ، وَأَمَّا حِيْنَ يَعْيَى فَتَلْحَقُ

وقال كعبُ بنُ زهيرٍ[٣٢]:

تَبْرِيْ لَهُ هِقْلَةٌ خَرْجَاءُ تَحْسَبُهَا فِي الْآلِ مَخْلُوْلَةً فِيْ قَرْطَفٍ شَرَفَا

٤- يرى الميدانيُّ أنَّ صيغةَ (تَفَعَّلَ) تأتي للدلالةِ على عدّة معانٍ، لكنّها قد تأتي ولا يكون فيها أيٌّ من هذه المعاني، فتكونُ بذلك مُغنيةً عن استعمالِ المجرّدِ؛ كما في الفعلِ المزيدِ (تَبَسَّمَ)[٣٣].

والصوابُ أنَّ الفعلَ المجرَّدَ مُستعمَلٌ، والأدلّةُ على استعمالِهِ:

أ- ورودُ الفعلِ المجرّد (بَسَمَ) في الشعرِ العربيِّ، قال عنترةُ[٣٤]:

بَسَمَتْ فَلَاحَ ضِيَاءُ لُؤْلُؤِ ثَغْرِهَا فِيْهِ لِدَاءِ الْعَاشِقِيْنَ شِفَاءُ

وقال النابغةُ الشيبانيُّ[٣٥]:

كَأَنَّ أَفْوَاهَهَا الْإِغْرِيْضُ إِذْ بَسَمَتْ أَوْ أُقْحُوَانُ رَبِيْعٍ ذِيْ أَهَاضِيْبِ

ب- أنَّ المعجماتِ العربيّةَ تنصُّ صراحةً على استعمالِ الفعلِ المجرّدِ (بَسَمَ)، قالَ الخليلُ: ((بَسَمَ يَبْسِمُ بَسْمًا: فَتَحَ شَفَتَيْهِ كَالْمُكَاشِرِ. وَرَجُلٌ بَسَّامٌ، وَامْرَأَةٌ بَسَّامَةٌ، وَبَسَمَ وَابْتَسَمَ وَتَبَسَّمَ بِمَعْنًى وَاحِدٍ))[٣٦].

ج- استعمالُ اسمِ الفاعلِ (بَاسِم) على صيغةِ (فَاعِلٍ) دليلٌ على استعمالِ المجرّدِ (بَسَمَ).

د- أنّ ابنَ مالكٍ يذكرُ أنَّ المزيدَ (تَبَسَّمَ) يُوافِق المجرّدَ (بَسَمَ) في المعنى، فيقول: ((وَالَّذِيْ لِمُوَافَقَةِ الْمُجَرَّدِ كَتَعَدَّى الشَّيْءَ وَعَدَاهُ، إِذَا جَاوَزَهُ، وَتَحَجَّى وَحَجَا، إِذَا أَقَامَ، وَتَبَيَّنَ إِذَا بَانَ، وَتَبَسَّمَ بِمَعْنَى بَسَمَ، وَلَبِثَ وَتَلَبَّثَ، وَأَذِيَ وَتَأَذَّى، وَبَرَى وَتَبَرَّى، وَعَجِبَ وَتَعَجَّبَ، وَأَصُلَ وَتَأَصَّلَ))[٣٧].

فمع أنَّ ابنَ مالكٍ أشدُّ الصرفيّينَ إغراقًا وغلوًّا في مسألةِ إغناءِ الصيغِ الفعليّةِ المزيدةِ عن الصيغِ الفعليّة المجرّدةِ، لكنّه لا يرى المزيدَ (تَبَسَّمَ) مُغنيًا عنِ المجرَّد (بَسَمَ)، بل يراهُمَا متوافقينِ. والتوافقُ إنّما يكونُ بين الألفاظِ المستعمَلةِ، لا بينَ الألفاظِ المُستعمَلةِ والألفاظِ المُهمَلةِ.

ولا بدَّ من التنبيهِ هنا على أنّ المزيدَ (تَبَسَّمَ) يختصُّ بالدلالةِ على معنى المبالغةِ، بخلافِ المجرّدِ (بَسَمَ) فإنَّهُ يدلُّ على حدوثِ أصلِ الفعلِ عمومًا، بلا تنصيصٍ على المبالغةِ أو عدمِها.

وكذلك اعتمد بعضُ الصرفيّينَ على الاستقراءِ الناقصِ، فظنّوا أنَّ بعضَ الأفعالِ المزيدةِ تُستعمَلُ بدلًا من أفعالٍ مزيدةٍ أخرى، فقالوا بإغناءِ الأفعالِ المزيدةِ المُستعمَلةِ عن تلكَ الأفعالِ المزيدةِ غيرِ المُستعمَلةِ في ظنِّهم.

وبالرجوعِ إلى المسموعِ من الكلامِ العربيِّ نَجِدُ أنَّ أولئك الصرفيّين قد توهَّموا حينَ قالوا بالإغناءِ هنا؛ لاعتمادِهم على الاستقراءِ الناقصِ. ومن أمثلةِ ذلكَ:

١- ينفي ابنُ مالكٍ استعمالَ الفعلِ المزيدِ (تَأَوَّنَ)، ويرى أنَّ العربَ استعملتِ المزيدَ (أَوَّنَ) بدلًا منهُ[٣٨].

وبالرجوعِ إلى المعجماتِ العربيَّةِ نجدُ المزيدينِ مُستعمَلينِ في المجالِ الدلاليِّ نفسِهِ، قال الأزهريُّ: ((قَالَ ابْنُ الأَعْرَابِيِّ: شَرِبَ حَتَّى أَوَّنَ، وَحَتَّى عَدَّنَ، وَحَتَّى كَأَنَّهُ طِرَافٌ... وَقَالَ ابْنُ الأَعْرَابِيِّ: التَّأَوُّنُ: امْتِلَاءُ الْبَطْنِ))[٣٩]. وَالتَّأَوُّنُ مصدرُ الفعلِ المزيدِ (تَأَوَّنَ). وقالَ ابنُ سيده: ((وَأَوَّنَ الرَّجُلُ وَتَأَوَّنَ: أَكَلَ وَشَرِبَ حَتَّى صَارَتْ خَاصِرَتَاهُ كَالْأَوْنَيْنِ))[٤٠].

٢- ينفي ابنُ مالكٍ وأبو حيّان الأندلسيُّ والسلسيليُّ استعمالَ الفعلِ المزيدِ (أَحْجَزَ) للدلالةِ على معنى (الدُّخُولِ في المَكَانِ)، كما يُستعمَلُ الفعلُ (أَنْجَدَ) وأشباهُهُ، ويرون أنَّ العربَ استعمَلَتْ بدلًا منهُ الفعلَ المزيدَ (انْحَجَزَ) للدلالةِ على هذا المعنى[٤١].

وبالرجوعِ إلى المعجماتِ العربيّةِ نَجِدُ المزيدينِ مُستعملَينِ في المجالِ الدلاليِّ نفسِهِ، قال ابنُ سيده: ((وَأَحْجَزَ الْقَوْمُ وَاحْتَجَزُوْا وَانْحَجَزُوْا: أَتَوا الْحِجَازَ))[٤٢].

٣- ينفي ابنُ مالكٍ وأبو حيّان الأندلسيُّ والسلسيليُّ استعمالَ المزيدِ (رَجَّعَ) للدلالةِ على اختصارِ الحكايةِ، ويرون أنَّ العربَ استعملَتِ الفعلَ المزيدَ (اسْتَرْجَعَ) بدلًا منهُ للدلالةِ على هذا المعنى[٤٣].

وبالرجوعِ إلى المعجماتِ العربيّةِ نَجِدُ الفعلينِ المزيدينِ (رَجَّعَ واسْتَرْجَعَ) مُستعملَينِ في المجالِ الدلاليِّ نفسِهِ. قالَ الجوهريُّ: ((وَاسْتَرْجَعْتُ عِنْدَ الْمُصِيْبَةِ، إِذَا قُلْتُ: إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُوْنَ، فَأَنَا مُسْتَرْجِعٌ. وَكَذَلِكَ التَّرْجِيْعُ))[٤٤]. والتَّرْجِيْعُ مصدرُ الفعلِ المزيدِ (رَجَّعَ). وقال الزمخشريُّ: ((وَاسْتَرْجَعَ الْمُصَابَ وَرَجَّعَ))[٤٥].

وقد ورد المزيدُ (رَجَّعَ) دالًّا على هذا المعنى في قولِ جريرٍ[٤٦]:

أَرَجَّعْتَ مِنْ عِرْفَانِ رَبْعٍ كَأَنَّهُ   بَقِيَّةُ وَشْمٍ فِيْ مُتُوْنِ الأَشَاجِعِ؟

المبحث الثاني

التخصيص الصرفي في غير مواضعه

التخصيصُ الصرفيُّ: هو الحكمُ على الصيغةِ الصرفيَّةِ بأنّها تُستعمَلُ استعمالًا خاصًّا، فصيغةُ (فَعَّال) في الوصفِ (قَتَّال) تُستعمَلُ استعمالًا خاصًّا، فتُطلَقُ على المبالغِ في (القَتْلِ) دونَ مَن سواهُ. أمّا صيغةُ (فَاعِلٍ) في الوصفِ (قَاتِل)؛ فإنّها تُستعمَلُ استعمالًا عامًّا، فتُطلَقُ على المبالغِ في القتلِ وغيرِهِ، بلا تنصيصٍ على معنى المبالغةِ أو عدمِها. قَالَ المبرِّد: ((اعْلَمْ أَنَّ الاسْمَ مِنْ (فَعَلَ) عَلَى (فَاعِلٍ)؛ نَحْوُ قَوْلِكَ: ضَرَبَ، فَهُوَ ضَارِبٌ، وَشَتَمَ، فَهُوَ شَاتِمٌ، وَكَذَلِكَ (فَعِلَ) نَحْوُ: عَلِمَ، فَهُوَ عَالِمٌ، وَشَرِبَ، فَهُوَ شَارِبٌ. فَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تُكَثِّرَ الْفِعْلَ كَانَ لِلتَّكْثِيرِ أَبْنِيَةٌ: فَمِنْ ذَلِكَ (فَعَّالٌ)، تَقُوْلُ: رَجُلٌ قَتَّالٌ، إِذَا كَانَ يُكْثِرُ الْقَتْلَ. فَأَمَّا (قَاتِلٌ) فَيَكُوْنُ لِلْقَلِيْلِ وَالْكَثِيْرِ؛ لأَنَّهُ الأَصْلُ. وَعَلَى هَذَا تَقُوْلُ: رَجُلٌ ضَرَّابٌ وَشَتَّامٌ))(٤٧).

وقد غفلَ بعضُ الصرفيّينَ، فقالوا بالتخصيصِ في غيرِ مواضعِهِ؛ لأنَّهم اعتمدوا على الاستقراءِ الناقصِ، ومن أمثلةِ ذلكَ في الأفعالِ:

١- يرى ابنُ مالكٍ وأبو حيّان الأندلسيُّ والسيوطيُّ أَنَّ الفعلَ المزيدَ (فَتَّحَ) يدلُّ على التكثيرِ الكمّيِّ، بأن يكونَ المفعولُ بهِ كثيرًا، فيقال: (فَتَّحْتُ الأبوابَ)(٤٨)، وهذا يعني أنَّ المجرَّدَ (فَتَحَ) لا يقعُ على المفعولِ بهِ الكثيرِ، وإلّا فما الفرقُ بين المجرّدِ والمزيدِ عندهم؟

والصوابُ جوازُ ذلك(٤٩)، فقد غفلوا عن قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾،(٥٠) وقوله تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾،(٥١) وقوله تَعَالَى: ﴿فَفَتَحْنَا أَبْوَابَ السَّمَاءِ بِمَاءٍ مُنْهَمِرٍ﴾(٥٢).

٢- يرى الرضيُّ الأستراباذيُّ عدمَ جوازِ وقوعِ الفعلِ المزيدِ (غَلَّقَ) على الاسمِ المفردِ (الباب)؛ لأنّه يرى أنَّ صيغةَ (فَعَّلَ) هنا للتكثيرِ الكمّيِّ، فلا يقالُ: (غَلَّقْتُ البابَ)، بل يقالُ: (غَلَّقْتُ الأَبوابَ)(٥٣). فصيغةُ المزيدِ (غَلَّقَ) عندهُ مختصّةٌ بالمفعولِ بهِ الكثيرِ، فلا تُستعمَلُ معَ المفعولِ بهِ القليلِ.

والصوابُ أنَّ الفعلَ المزيدَ (غَلَّقَ) يَحتَمِلُ التكثيرَ الكَمِّيَّ، والتقليلَ الكَمِّيَّ، وأنَّه مقيَّدٌ بمَعنَى المبالغةِ الكَيفيَّةِ، لا المبالغةِ الكَمِّيَّةِ، فَيَصِحُّ أَن يقَالَ: (غَلَّقْتُ البَابَ)، بمعنى: (بَالَغْتُ فِي إِغْلَاقِهِ)(٥٤).

قَالَ أَبو زَيدٍ الأَنصاريُّ: ((إِلاَّ أَنَّ (أَفْعَلْتُ) يَجُوْزُ أَنْ يُقَالَ لِمَنْ فَعَلَ الشَّيْءَ مَرَّةً، وَلِمَنْ فَعَلَهُ كَثِيْرًا.. وَ(فَعَّلْتُ) لا يَكُوْنُ إِلاَّ لِلتَّكْثِيْرِ، كَقَوْلِكَ: أَغْلَقْتُ الْبَابَ، وَغَلَّقْتُ الأَبْوَابَ. فَإِنْ قُلْتَ: غَلَّقْتُ الْبَابَ، لَمْ يَجُزْ إِلاَّ عَلَى أَنْ تَكُوْنَ قَدْ أَكْثَرْتَ إِغْلاقَهُ))(٥٥). وقَالَ الراغب الأَصفَهاني:

((وَغَلَّقْتُهُ عَلَى التَّكْثِيْرِ، وَذَلِكَ إِذَا أَغْلَقْتَ أَبْوَابًا كَثِيْرَةً، أَوْ أَغْلَقْتَ بَابًا وَاحِدًا مِرَارًا، أَوْ أَحْكَمْتَ إِغْلاقَ بَابٍ))(٥٦).

وقد استعمَلَ عروةُ بنُ أذينةَ الفعلَ المزيدَ (غَلَّقَ)، وأسندهُ إلى نائبِ الفاعلِ كلمةِ (باب) بصيغةِ المفردِ، فقال(٥٧):

وَتُشْفِقُ مِنْ إِحْشَامِهَا بِمَقَالَةٍ إِذَا حَضَرَتْ ذَا الْبَثِّ غُلِّقَ بَابُهَا

٣- يرى الصبَّانُ أنَّ الفعلَ المجرّدَ (كَسَبَ) لا يُستعمَلُ إلَّا إذا كانَ التحصيلُ بلا سعيٍ وقصدٍ، فتقولُ: (كَسَبْتُ المَالَ)، إنْ لَم يَكنْ بسَعيٍ وَقَصدٍ، كَالمَالِ المَوروثِ(٥٨).

والصوابُ أَنَّ المجرَّدَ (كَسَبَ) يَدلُّ على حدوثِ (الكَسْبِ) عمومًا، سَوَاءٌ أَكَانَ بسعيٍ وقصدٍ، أَم بلا سعيٍ ولا قصدٍ. قال تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾(٥٩). ولا يَختلِفُ اثنانِ في أَنَّ كَسْبَ السارقِ وَالسارقَةِ لا يَكونُ إلَّا بالسعيِ والقصدِ في الغالبِ، وأنَّ السارِقَ والسارِقةَ لا يُعاقَبانِ بمَا كَسَبَاهُ مِنَ المالِ الموروثِ. وقال تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾(٦٠). والأَمرُ بالإنفَاقِ ليسَ مَقصورًا على مَا يَكسبُهُ الإنسَانُ بلا سعيٍ ولا قصدٍ، وليسَ الأَمرُ بالإنفاقِ مَقصورًا على ما يكسبُهُ الإنسانُ من المالِ الموروثِ(٦١).

ومن صورِ التخصيصِ الصرفيِّ القولُ بدلالةِ بعضِ صيغِ الجموعِ على القلّةِ، ودلالةِ الصيغِ الأخرى على الكثرة. وقد ذهبَ إلى هذا القول الخليل في (العين)، وسيبويهِ في (الكتاب). وقد وافَقَهُما أكثرُ العلماءِ على هذا القولِ، حتّى لا تكادُ تَجِدُ عالِمًا من القدامى خالَفَهُما في ذلكَ.

وأنكرَ بعضُ المُحدَثينَ هذا التقسيمَ، ولعلَّ ظَاهر خَير الله أوّلُ من سَبَقَ إلى ذلك، فَقَالَ: ((وَالثَّانِي: قِسْمَتُهُم جُمُوْعَ التَّكْسِيْرِ إِلَى جُمُوْعِ قِلَّةٍ وَجُمُوْعِ كَثْرَةٍ مِمَّا لا أَصْلَ لَهُ فِي اللُّغَةِ))(٦٢)، وَقَالَ أَيضًا: ((إِنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّ بَعْضَ الْجُمُوْعِ لِلْقِلَّةِ وَبَعْضَهَا لِلْكثرة لا حَقِيْقَةَ لَهُ وَلا يُسْنِدُهُ شَيْءٌ فِي اللُّغَةِ))(٦٣).

وقد فصَّلتُ القولَ في هذه المسألةِ، وذكرتُ النصوصَ القرآنيّةَ التي تكشفُ عن بطلانِ هذا التقسيمِ في كتابي: (**الْعُمُوْم الصَّرْفِيّ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيْمِ**)(٦٤)، وأزيدُ هنا أمثلةً من الشعرِ العربيِّ استُعمِلَتْ فيها صيغُ الجموعِ استعمالًا عامًّا، معَ القليلِ والكثيرِ، وكانتِ القرائنُ السياقيّةُ هي التي تُحدِّدُ القلّةَ والكثرةَ:

* **(أَشْهُر – شُهُوْر):**

فعلى وفقِ مذهبِ القلّةِ والكثرة تكونُ صيغةُ الجمعِ (شُهُوْر) للكثرة، وصيغةُ الجمعِ (أَشْهُر) للقلّةِ. قال ابنُ سيده: ((وَالشَّهْرُ: الْعَدَدُ الْمَعْرُوْفُ مِنَ الْأَيَّامِ، سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يُشْهَرُ بِالْقَمَرِ، وَفِيْهِ عَلَامَةُ ابْتِدَائِهِ وَانْتِهَائِهِ، وَالْجَمْعُ: أَشْهُرٌ وَشُهُوْرٌ))(٦٥).

وبالرجوعِ إلى الشعرِ العربيِّ نجدُ ما يعارضُ هذا المذهبَ صراحةً، وفيما يأتي بعضُ الأمثلةِ الدالّةِ على استعمالِ كلمةِ (شُهُوْر) في مقامٍ يدلُّ على القلّةِ:

– قال تأبّط شرًّا(٦٦):

فَعُدُّوا شُهُوْرَ الْحُرْمِ ثُمَّ تَعَرَّفُوْا قَتِيْلَ أُنَاسٍ أَوْ فَتَاةً تُعَانِقُ

والشهورُ الحُرُمُ أربعةٌ، والأربعةُ من أعدادِ القلَةِ عند العلماءِ، وقد استعمَلَ الشاعرُ كلمةَ (شُهُوْر)، وهيَ عند العلماءِ للكثرة، ولم يستعمِلْ هنا كلمةَ (أَشْهُر)، وهي عندهم للقلّةِ.

– وقال تأبط شرًّا أيضًا(٦٧):

وَقُلَّةٍ كَسِنَانِ الرُّمْحِ بَارِزَةٍ ضَحْيَانَةٍ فِيْ شُهُوْرِ الصَّيْفِ مِحْرَاقِ

وشهورُ الصيفِ أربعةٌ، ولا يمكنُ أن تزيدَ في بلاد العرب على ستّةٍ أبدًا، ومع ذلكَ قال الشاعر: (شُهُوْر الصَّيْفِ)، ولم يقل: (أَشْهُر الصَّيْفِ). وكذلك (شهور الصيف) في بيت جميل الآتي، و(شُهُور الشِّتَاء) في بيتِ الأعشى الآتي:

– قال الأعشى(٦٨):

إِذَا احْمَرَّ آفَاقُ السَّمَاءِ وَأَعْصَفَتْ رِيَاحُ الشِّتَاءِ، وَاسْتَهَلَّتْ شُهُوْرُهَا

– قال جميل بثينة(٦٩):

فَهَذِيْ شُهُوْرُ الصَّيْفِ عَنَّا قَدِ انْقَضَتْ فَمَا لِلنَّوَى تَرْمِيْ بِلَيْلَى الْمَرَامِيَا

*** (أَعْيُن – عُيُوْن):**

فعلى وفقِ مذهبِ القلّةِ والكثرة تكونُ صيغةُ الجمعِ (أَعْيُن) للقلّةِ، وصيغةُ الجمعِ (عُيُوْن) للكثرة. قالَ الجوهريُّ: ((الْعَيْنُ: حَاسَّةُ الرُّؤْيَةِ، وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ، وَالْجَمْعُ: أَعْيُنٌ وَعُيُوْنٌ وَأَعْيَانٌ))(٧٠).

وبالرجوعِ إلى الشعرِ العربيِّ نجدُ ما يُعارِضُ هذا المذهبَ صراحةً، وفيما يأتي بعضُ الأمثلةِ الدالَّةِ على استعمالِ كلمةِ (أَعْيُن) في مقامٍ يدلُّ على الكثرة:

– قال المهلهلُ بنُ ربيعةَ(٧١):

وَنَرَى سِبَاعَ الطَّيْرِ تَنْقُرُ أَعْيُنًا وَتَجُرُّ أَعْضَاءً لَهُمْ وَضُلُوْعا

ويقصدُ المهلهلُ بالأعينِ هنا أعينَ أعدائِهِ بعدَ قتلِهِم في المعركةِ، وهي كثيرةٌ بلا شكٍّ في هذا المقامِ. وقد جَمَعَ في هذا البيتِ بينَ (الأَعْيُنِ) و(الضُّلُوْعِ)، ولم يقل: (الأَضْلُع)؛ لأنَّ معنى الكثرة لا يُستمدُّ من الصيغةِ الصرفيّةِ، بل من القرائنِ المحيطةِ بها.

– قال عنترةُ بنُ شدّاد(٧٢):

وَتَسْهَرُ لِيْ أَعْيُنُ الْحَاسِدِيْنَ وَتَرْقُدُ أَعْيُنُ أَهْلِ الْوِدَادِ

وسواءٌ أكانَ الحاسدونَ أكثرَ أم أهلُ الوِدادِ، فقد أَضافَ عنترةُ كلمةَ (أَعْيُن) إلى كلٍّ منهما، وفي هذهِ الإضافةِ دليلٌ على أنَّ صيغةَ (أَفْعُل) ليستْ مُختصَّةً بجمعِ القليلِ.

– قال الراعي النُّميريُّ(٧٣):

مِنْ مَعْشَرٍ كُحِلَتْ بِاللُّؤْمِ أَعْيُنُهُمْ   قَفْدِ الأَكُفِّ لِئَامٍ غَيْرِ صُيَّابِ

وقد أضافَ الراعي هنا كلمةَ (أَعْيُن) إلى الضميرِ العائدِ على أولئكَ القومِ اللئامِ، وهم كثيرونَ قطعًا.

– قال جريرٌ (٧٤):

اللهُ فَضَّلَكُمْ وَأَعْطَى مِنْكُمُ   أَمْرًا يُفَقِّئُ أَعْيُنَ الْحُسَّادِ

– قال الطرمّاحُ(٧٥):

إِلَيْكَ، ابْنَ قَحْطَانَ، تَسْمُو الْمُنَى   مِنَ النَّاسِ، وَالْأَعْيُنُ الطَّامِحَهْ

* **(أَكُفّ – كُفُوْف):**

فعلى وفقِ مذهبِ القلّةِ والكثرةِ تكونُ صيغةُ الجمعِ (أَكُفّ) للقلّةِ، وصيغةُ الجمعِ (كُفُوْف) للكثرة. قال الخليلُ: ((الْكَفُّ: كَفُّ الْيَدِ، وَثَلَاثُ أَكُفٍّ، وَالْجَمِيْعُ: كُفُوْف))(٧٦).

وبالرجوعِ إلى الشعرِ العربيِّ نجدُ ما يُعارِضُ هذا المذهبَ صراحةً، وفيما يأتي بعضُ الأمثلةِ الدالّةِ على استعمالِ كلمةِ (أَكُفّ) في مقامٍ يدلُّ على الكثرة:

– قال جميلُ بثينة(٧٧):

إِذَا قَصَّرَتْ يَوْمًا أَكُفُّ قَبِيْلَةٍ   عَنِ الْمَجْدِ، نَالَتْهُ أَكُفُّ جُذَامِ

لقد أضافَ جميلٌ كلمةَ (أَكُفّ) إلى كلمةِ (قبيلة)، وأفرادُ القبيلةِ الواحدةِ كثيرونَ جدًّا، فتكونُ أَكُفُّهُم أيضًا كثيرةً جدًّا.

– قال جريرٌ (٧٨):

تَنْدَى أَكُفُّهُمُ بِخَيْرٍ فَاضِلٍ   قِدْمًا إِذَا يَبِسَتْ أَكُفُّ الْخُيَّبِ

– وقال جرير أيضًا(٧٩):

وَإِذَا تُبُوْدِرَتِ الْمَكَارِمُ وَالْعُلَا   رَجَعَتْ أَكُفُّ مُجَاشِعٍ أَصْفَارَا

* **(أَنْفُس – نُفُوْس):**

فعلى وفقِ مذهبِ القلّةِ والكثرةِ تكونُ صيغةُ الجمعِ (أَنْفُس) للقلّةِ، وصيغةُ الجمعِ (نُفُوْس) للكثرةِ. قال ابنُ سيده: ((النَّفْسُ: الرُّوْحُ أُنْثَى... وَالْجَمْعُ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ أَنْفُسٌ وَنُفُوْسٌ))(٨٠).

وبالرجوعِ إلى الشعرِ العربيِّ نَجِدُ ما يعارضُ هذا المذهبَ صراحةً، وفيما يأتي بعضُ الأمثلةِ الدالّةِ على استعمالِ كلمةِ (أَنْفُس) في مقامٍ يدلُّ على الكثرة:

– قال زهيرُ بنُ أبي سلمى(٨١):

وَيَبْقَى بَيْنَنَا قَذَعٌ، وَتُلْفَوْا   إِذَا قَوْمٌ، بِأَنْفُسِهِمْ أَسَاؤُوْا

- قال مجنونُ ليلى[٨٢]:

أَنْفُسُ الْعَاشِقِيْنَ لِلشَّوْقِ مَرْضَى   وَبَلَاءُ الْمُحِبِّ لَا يَتَقَضَّى

- قال جرير[٨٣]:

تَرْضَى قُرَيْشٌ بِهِمْ صِهْرًا لِأَنْفُسِهِمْ   وَهُمْ رِضًا لِبَنِيْ أُخْتٍ وَأَصْهَارِ

- قال الطرمّاحُ[٨٤]:

مَلَأْنَا بِلَادَ الْأَرْضِ مَالًا وَأَنْفُسًا   مَعَ الْعِزَّةِ الْقَعْسَاءِ وَالنَّائِلِ الْمُجْدِي

*** (أَوْجُه – وُجُوْه):**

فعلى وفقِ مذهبِ القلّةِ والكثرة تكونُ صيغةُ الجمعِ (أَوْجُه) للقلّةِ، وصيغةُ الجمعِ (وُجُوْه) للكثرة. قال ابنُ دريد: ((وَيُجْمَعُ وَجْهٌ عَلَى أَوْجُهٍ وُوُجُوْهٍ وَأَجْوُهٍ))[٨٥].

وبالرجوعِ إلى الشعرِ العربيِّ نجدُ ما يعارضُ هذا المذهبَ صراحةً، وفيما يأتي بعضُ الأمثلةِ الدالّةِ على استعمالِ كلمةِ (أَوْجُه) في مقامٍ يدلُّ على الكثرة:

- قال امرؤ القيس[٨٦]:

ثِيَابُ بَنِيْ عَوْفٍ طَهَارَى نَقِيَّةٌ   وَأَوْجُهُهُمْ عِنْدَ الْمَشَاهِدِ غُرَّانُ

- قال حسّانُ بنُ ثابتٍ[٨٧]:

فِيْ فِتْيَةٍ كَسُيُوْفِ الْهِنْدِ أَوْجُهُهُمْ   نَحْوَ الصَّرِيْخِ، إِذَا مَا ثَوَّبَ الدَّاعِيْ

وقد جمعَ حسّان في هذا البيتِ بينَ ثلاثةِ جموعٍ: (فِتْيَة)، و(أَوْجُه)، وهما عند العلماءِ للقلّة، و(سُيُوْف)، وهو عندهم للكثرة. وهذا البيتُ يُبْطِلُ بوضوحٍ مذهبَ القلّةِ والكثرة، فلو كان هؤلاءِ الفِتْيَةُ قلّةً لشَبَّهَهُم بأسيافِ الهندِ على صيغةِ (أَفْعَال) التي يراها العلماءُ من صيغِ القلّة، ولو كانوا كثرةً لقال: (في فِتْيَانٍ)؛ لأنّ (الفِتْيَة) عند العلماءِ للقلّةِ، و(الفِتْيَان) للكثرة، ولقال: (وُجُوْهُهُمْ) لا (أَوْجُهُهُمْ)؛ لأنَّ (الوُجُوْه) عندَ العلماءِ للكثرة، و(الأَوْجُه) للقلّةِ. وهذا يعني بوضوحٍ بطلانَ هذا التقسيمِ الذي لا يستندُ إلى أيِّ دليلٍ صحيحٍ مطَّرِد.

- قال الفرزدقُ[٨٨]:

أَلَا تَرَى الْقَوْمَ مِمَّا فِيْ صُدُوْرِهِمُ   كَأَنَّ أَوْجُهَهُمْ تُطْلَى بِتَنُّوْمِ

ويستعمِلُ الطرمّاحُ كلمةَ (وُجُوْه) في مقامٍ يدلُّ على القلّةِ، فيقولُ[٨٩]:

يَعْتَدُّ مِثْلَ أُبُوَّةٍ لَكَ تِسْعَةٍ   بِيْضِ الْوُجُوْهِ، أَعِزَّةٍ أَخْيَارِ

فهؤلاءِ الذينَ وصفهم بقولِهِ: (بِيْض الوُجُوْه) تِسعةٌ لا أكثرُ، والتسعةُ عندَ العلماءِ من أعدادِ القلّةِ، ومع ذلكَ استَعمَلَ الشاعرُ صيغةً من صيغِ الكثرة، فقال: (وُجُوْه)، ولم يقل: (أَوْجُه).

*** (آسَاد – أُسُوْد):**

فعلى وفقِ مذهبِ القلّةِ والكثرةِ تكونُ صيغةُ الجمعِ (آسَاد) للقلّةِ، وصيغةُ الجمعِ (أُسُوْد) للكثرة. قال الجوهريُّ: ((الْأَسَدُ جَمْعُهُ أُسُوْدٌ، وَأُسُدٌ مَقْصُوْرٌ مُثَقَّلٌ مِنْهُ، وَأُسْدٌ مُخَفَّفٌ، وَآسُدٌ، وَآسَادٌ مِثْلُ أَجْبُلٍ وَأَجْبَالٍ))[٩٠].

وبالرجوعِ إلى الشعرِ العربيِّ نَجِدُ ما يُعارِضُ هذا المذهبَ صراحةً، وفيما يأتي بعضُ الأمثلةِ الدالّةِ على استعمالِ كلمةِ (آسَاد) في مقامٍ يدلُّ على الكثرة:

- قال عنترةُ بنُ شدّاد[٩١]:

وَكَيْفَ أَرُوْمُ مِنْكِ الْقُرْبَ يَوْمًا وَحَوْلَ خِبَاكِ آسَادُ الإِجَامِ

- قال كثيّرُ عزّة[٩٢]:

كَأَنَّهُمُ آسَادُ حَلْيَةَ أَصْبَحَتْ خَوَادِرَ تَحْمِي الْخَيْلَ مِمَّنْ دَنَا لَهَا

- قال الأحوصُ[٩٣]:

يَسْتَنْزِلُ الطَّيْرَ كَرْهًا مِنْ مَنَازِلِهَا إِلَى الْمَنِيَّةِ وَالْآسَادِ فِي الْأَجَمِ

*** (أَبْيَات – بُيُوْت):**

فعلى وفقِ مذهبِ القلّةِ والكثرةِ تكونُ صيغةُ الجمعِ (أَبْيَات) للقلّةِ، وصيغةُ الجمعِ (بُيُوْت) للكثرة. قال الجوهريُّ: ((الْبَيْتُ مَعْرُوْفٌ، وَالْجَمْعُ: بُيُوْتٌ، وَأَبْيَاتٌ، وَأَبَابِيْتُ، عَنْ سِيْبَوَيْهِ، مِثْلُ أَقْوَالٍ وَأَقَاوِيْلَ))[٩٤].

وبالرجوعِ إلى الشعرِ العربيِّ نجدُ ما يعارضُ هذا المذهبَ صراحةً، وفيما يأتي بعضُ الأمثلةِ الدالّةِ على استعمالِ كلمةِ (أَبْيَات) في مقامٍ يدلُّ على الكثرة:

- قال أوسُ بنُ حَجَر[٩٥]:

نُبِّئْتُ أَنَّ بَنِيْ سُحَيْمٍ أَدْخَلُوْا أَبْيَاتَهُمْ تَامُوْرَ نَفْسِ الْمُنْذِرِ

- قال النابغةُ الذبيانيُّ[٩٦]:

قُعُوْدًا لَدَى أَبْيَاتِهِمْ يَثْمِدُوْنَهَا رَمَى اللهُ فِيْ تِلْكَ الْأُنُوْفِ الْكَوَانِعِ

- قال حسّانُ بنُ ثابت(٩٧):

يَنْتَابُنَا جِبْرِيْلُ فِيْ أَبْيَاتِنَا بِفَرَائِضِ الْإِسْلَامِ، وَالْأَحْكَامِ

- قال جريرٌ[٩٨]:

أَلَا إِنَّمَا شَنٌّ حِمَارٌ وَأَعْنُزٌ وَأَبْيَاتُ سَوْءٍ مَا لَهُنَّ سُتُوْرُ

ونجد ذا الرمّة يَستعمِلُ كلمةَ (بُيُوْت) في مقامِ القلّةِ، فيقولُ[٩٩]:

يَعُدُّ النَّاسِبُوْنَ إِلَى تَمِيْمٍ بُيُوْتَ الْعِزِّ أَرْبَعَةً كِبَارَا

وواضحٌ أنَّ بيوتَ العِزِّ هنا أربعةٌ، والأربعةُ من أعدادِ القلّةِ عند العلماءِ، فتكونُ صيغةُ الجمعِ (بُيُوْت) صالحةً للقليلِ والكثيرِ.

*** (أَثْبَاج – ثُبُوْج):**

فعلى وفقِ مذهبِ القلّةِ والكثرةِ تكونُ صيغةُ الجمعِ (أَثْبَاج) للقلّةِ، وصيغةُ الجمعِ (ثُبُوْج) للكثرة. قال ابنُ دريد: ((ثَبَجُ كُلِّ شَيْءٍ: وَسَطُهُ، وَجَمْعُهُ: أَثْبَاجٌ وَثُبُوْجٌ))(١٠٠).

وبالرجوعِ إلى الشعرِ العربيِّ نجدُ ما يعارضُ هذا المذهبَ صراحةً، وفيما يأتي بعضُ الأمثلةِ الدالّةِ على استعمالِ كلمةِ (أَثْبَاج) في مقامٍ يدلُّ على الكثرة:

– قال الشمّاخُ بنُ ضرار(١٠١):

وَكَيْفَ يُضِيْعُ صَاحِبُ مُدْفِئَاتٍ   عَلَى أَثْبَاجِهِنَّ مِنَ الصَّقِيْعِ

– قالتِ الخنساءُ(١٠٢):

عَيْنُ فَابْكِيْ لِيْ عَلَى صَخْرٍ إِذَا   عَلَتِ الشَّفْرَةُ أَثْبَاجَ الْجُزُرْ

– قال حسّانُ بنُ ثابت(١٠٣):

يُوْقِدُ النَّارَ، إِذَا مَا أُطْفِئَتْ   يُعْمِلُ الْقِدْرَ بِأَثْبَاجِ الْجُزُرْ

– قال قيسُ لبنى(١٠٤):

وَكُلِّفْتُ خَوْضَ الْبَحْرِ، وَالْبَحْرُ زَاخِرٌ   أَبِيْتُ عَلَى أَثْبَاجِ مَوْجٍ مُغَرِّقِ

– قال الراعي النميريُّ(١٠٥):

وَكَأَنَّمَا انْتَطَحَتْ عَلَى أَثْبَاجِهَا   فِدَرٌ بِشَابَةَ قَدْ يَمَمْنَ وُعُوْلَا

– قال كثيّرُ عزّة(١٠٦):

يُغَادِرُ صَرْعَى مِنْ أَرَاكٍ وَتَنْضُبٍ   وَزُرْقًا بِأَثْبَاجِ الْبِحَارِ يُغَادِرُ

– قال ذو الرمّة(١٠٧):

حَتَّى إِذَا جَعَلَتْهُ بَيْنَ أَظْهُرِهَا   مِنْ عُجْمَةِ الرَّمْلِ أَثْبَاجٌ لَهَا خِبَبُ

– وقال ذو الرمّة أيضًا(١٠٨):

يُدَاوِيْنَ مِنْ أَجْوَافِهِنَّ حَرَارَةً   بِجَرْعٍ كَأَثْبَاجِ الْقَطَا الْمُتَتَابِعِ

– وقال ذو الرمّة أيضًا(١٠٩):

بِهِ عَرَصَاتُ الْحَيِّ قَوْبَنَ مَتْنَهُ   وَجَرَّدَ أَثْبَاجَ الْجَرَاثِيْمِ حَاطِبُهْ

– قال الطرمّاحُ(١١٠):

وَرَاحَ تَنَاجَخُ أَمْوَاجُهُ   وَتَطْفَحُ أَثْبَاجُهُ الطَّافِحَهْ

– قال عروةُ بنُ أذينة(١١١):

وَهَامِدٍ كَسَحِيْقِ الْكُحْلِ مُلْتَبِدٍ   أَكْنَافَ مَلْمُوْمَةٍ أَثْبَاجُهَا جُوْنِ

*** (أَرْمَاح – رِمَاح):**

فعلى وفقِ مذهبِ القلّةِ والكثرة تكونُ صيغةُ الجمعِ (أَرْمَاح) للقلّةِ، وصيغةُ الجمعِ (رِمَاح) للكثرة. قال الجوهريُّ: ((الرُّمْحُ جَمْعُهُ: رِمَاحٌ وَأَرْمَاحٌ))[١١٢].

وبالرجوعِ إلى الشعرِ العربيِّ نجدُ ما يعارضُ هذا المذهبَ صراحةً، وفيما يأتي بعضُ الأمثلةِ الدالّةِ على استعمالِ كلمةِ (أَرْمَاح) في مقامٍ يدلُّ على الكثرة:

– قال المهلهلُ بنُ ربيعة[١١٣]:

غَدًا نُسَاقِيْ فَاعْلَمُوْا بَيْنَنَا　　　أَرْمَاحَنَا مِنْ عَاتِكٍ كَالرَّحِيْقِ

– قال عمرو بنُ قميئة[١١٤]:

وَأَرْمَاحُنَا يَنْهَزْنَهُمْ نَهْزَ جُمَّةٍ　　　يَعُوْدُ عَلَيْهِمْ وِرْدُنَا فَنَمِيْحُهَا

– قال زهيرُ بنُ أبي سلمى[١١٥]:

عَلَى رِسْلِكُمْ، إِنَّا سَنُعْدِيْ وَرَاءَكُمْ　　　فَتَمْنَعُكُمْ أَرْمَاحُنَا، أَوْ سَنُعْذَرُ

– قال الأعشى[١١٦]:

بِمَلْمُوْمَةٍ لَا يَنْفُضُ الطَّرْفُ عَرْضَهَا　　　وَخَيْلٍ وَأَرْمَاحٍ وَجُنْدٍ مُؤَيَّدِ

– وقال الأعشى أيضًا[١١٧]:

وَجُدْنَا إِلَى أَرْمَاحِنَا حِيْنَ عَوَّلَتْ　　　عَلَيْنَا بَنُوْ رُهْمٍ مِنَ الشَّرِّ مَلْزَقَا

– وقال الأعشى أيضًا[١١٨]:

فَلَا تَكْسِرُوْا أَرْمَاحَكُمْ فِيْ صُدُوْرِكُمْ　　　فَتَغْشِمَكُمْ، إِنَّ الرِّمَاحَ مِنْ الْغَشْمِ

* **(أَسْيَاف – سُيُوْف):**

فعلى وفق مذهب القلة والكثرة تكون صيغة الجمع (أَسْيَاف) للقلة، وصيغة الجمع (سُيُوْف) للكثرة. قال الخليل: ((السَّيْفُ: مَعْرُوْفٌ، وَجَمْعُهُ: سُيُوْفٌ وَأَسْيَافٌ))[١١٩].

وبالرجوع إلى الشعر العربيِّ نجد ما يعارض هذا المذهبَ صراحةً، وفيما يأتي بعضُ الأمثلة الدالة على استعمال كلمة (أَسْيَاف) في مقام يدلُّ على الكثرة:

– قال عمرو بن قميئة[١٢٠]:

فَسِرْنَا عَلَيْهِمْ سَوْرَةً ثَعْلَبِيَّةً　　　وَأَسْيَافُنَا يَجْرِيْ عَلَيْهِمْ نُضُوْحُهَا

– قال امرؤ القيس[١٢١]:

حَمَتْهُ بَنُو الرَّبْدَاءِ مِنْ آلِ يَامِنٍ　　　بِأَسْيَافِهِمْ حَتَّى أُقِرَّ وَأُوْقِرَا

– قال حاتم الطائي[١٢٢]:

صَبَرْنَا لَهَا فِيْ نَهْكِهَا وَمَصَابِهَا　　　بِأَسْيَافِنَا، حَتَّى يَبُوْخَ سَعِيْرُها

– قال عنترةُ بنُ شدّاد[١٢٣]:

وَلَا أَسْيَافُهُمْ فِي الْحَرْبِ تَنْبُو　　　إِذَا عُرِفَ الشُّجَاعُ مِنَ الْجَبَانِ

– وقال عنترة أيضًا[١٢٤]:

عَلَالَتُنَا فِيْ كُلِّ يَوْمِ كَرِيْهَةٍ   بِأَسْيَافِنَا وَالْقَرْحُ لَمْ يَتَقَرَّفِ

– وقال عنترة أيضًا[١٢٥]:

لَا تَقْتَضِ الدَّيْنَ إِلَّا بِالْقَنَا الذُّبُلِ   وَلَا تُحَكِّمْ سِوَى الْأَسْيَافِ فِي الْقُلَلِ

– وقال عنترة أيضًا[١٢٦]:

لَقِيْنَاهُمْ بِأَسْيَافٍ حِدَادٍ   وَأُسْدٍ لَا تَفِرُّ مِنَ الْمَنِيَّهْ

– قال قيس بن الخطيم[١٢٧]:

وَنُلْقِحُهَا مَبْسُوْرَةً ضَرْزَنِيَّةً   بِأَسْيَافِنَا حَتَّى نُذِلَّ إِبَاءَهَا

– قال الأعشى[١٢٨]:

نُقِيْمُ لَهَا سُوْقَ الضِّرَابِ وَنَعْتَصِيْ   بِأَسْيَافِنَا حَتَّى نُوَجِّهَ خَالَهَا

– قال عامر بن الطفيل[١٢٩]:

أَلَسْنَا نَقُوْدُ الْخَيْلَ قُبًّا عَوَابِسًا   وَنَخْضِبُ يَوْمَ الرَّوْعِ أَسْيَافَنَا دَمَا

– قال كعب بن زهير[١٣٠]:

هُمُ ضَرَبُوْكُمْ حِيْنَ جُرْتُمْ عَنِ الْهُدَى   بِأَسْيَافِهِمْ حَتَّى اسْتَقَمْتُمْ عَلَى الْقِيَمْ

– قال لبيد بن ربيعة[١٣١]:

صَبَرْنَا لَهُمْ فِيْ كُلِّ يَوْمِ عَظِيْمَةٍ   بِأَسْيَافِنَا حَتَّى عَلَوْنَا الْمَنَاقِلَا

– قال الحطيئة[١٣٢]:

نَصَبْنَا – وَكَانَ الْمَجْدُ مِنَّا – سَجِيَّةً   قُدُوْرًا، وَقَدْ تَشْقَى بِأَسْيَافِنَا الْجُزُرْ

– قال حسان بن ثابت[١٣٣]:

نَصَرْنَاهُ لَمَّا حَلَّ وَسْطَ رِحَالِنَا   بِأَسْيَافِنَا مِنْ كُلِّ بَاغٍ وَظَالِمِ

– وقال حسان أيضًا[١٣٤]:

جَعَلْنَا لَهَا أَسْيَافَنَا وَرِمَاحَنَا   مِنَ الْجَيْشِ وَالْأَعْرَابِ، كَهْفًا وَمَعْقِلَا

– وقال حسان أيضًا[١٣٥]:

فَقُمْنَا بِأَسْيَافِنَا دُوْنَهُ   نُجَالِدُ عَنْهُ بُغَاةَ الْأُمَمْ

– وقال حسان أيضًا[١٣٦]:

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى   وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا

أمّا تلكَ الروايةُ التي تحكي انتقادَ النابغةِ الذبيانيّ لشعرِ حسّان في قولِهِ: (وأسيافنا) فهي روايةٌ مصنوعةٌ[١٣٧]. وقد أنكرَ أبو عليّ الفارسيّ هذه الروايةَ، قال ابنُ جنّي: ((وَكَانَ أَبُوْ عَلِيٍّ يُنْكِرُ الْحِكَايَةَ الْمَرْوِيَّةَ عَنِ النَّابِغَةِ، وَقَدْ عَرَضَ عَلَيْهِ حَسَّان شِعْرَهُ، وَأَنَّهُ لَمَّا وَصَلَ إِلَى قَوْلِهِ:

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا

قَالَ لَهُ النابغة: لَقَدْ قَلَّلْتَ جِفَانَكَ وَسُيُوْفَكَ. قَالَ أَبُوْ عَلِيٍّ: هَذَا خَبَرٌ مَجْهُوْلٌ لَا أَصْلَ لَهُ؛ لِأَنَّ اللهَ تَعَالَى يَقُوْلُ: ﴿وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُوْنَ﴾[١٣٨]، وَلَا يَجُوْزُ أَنْ تَكُوْنَ الْغُرَفُ كُلُّهَا الَّتِيْ فِي الْجَنَّةِ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى الْعَشْرِ))[١٣٩].

وقال الغلاييني: ((وَبِهَذَا تَعْلَمُ أَنَّ الِاعْتِرَاضَ عَلَى حَسَّان – فِيْ اسْتِعْمَالِهِ (الْجَفَنَاتِ) بَدَلَ (الْجِفَانِ)، وَ(الْأَسْيَافَ) مَوْضِعَ (السُّيُوْفِ) – سَاقِطٌ، وَأَنَّ الْقِصَّةَ الْمَرْوِيَّةَ فِيْ هَذَا الْمَوْضُوْعِ الَّتِيْ أَبْطَالُهَا: (النَّابِغَةُ وَحَسَّان وَالْخَنْسَاءُ وَالْأَعْشَى) مُفْتَعَلَةٌ؛ لِأَنَّ هَؤلَاءِ أَجَلُّ مِنْ أَنْ يَقَعُوْا فِيْ مِثْلِ هَذِهِ الْحَمْأَةِ))[١٤٠].

– قال الفرزدقُ[١٤١]:

وَمِنْ قَبْلِهَا عُذْتُمْ بِأَسْيَافِ مَازِنٍ غَدَاةَ كَسَوْا شَيْبَانَ عَضْبًا مُهَنَّدَا

– قال جرير[١٤٢]:

فَلَا تَأْمَنُ الْأَعْدَاءُ أَسْيَافَ مَازِنٍ وَلَكِنَّ رَأْيَ ابْنَيْ قُفَيرَةَ قَصَّـرَا

– وقال جرير أيضًا[١٤٣]:

صَبَرْنَا لَهُمْ، وَالصَّبْرُ مِنَّا سَجِيَّةٌ بِأَسْيَافِنَا تَحْتَ الظِّلَالِ الْخَوَافِقِ

– وقال جرير أيضًا[١٤٤]:

فَإِلَّا تَعَلَّقْ مِنْ قُرَيْشٍ بِذِمَّةٍ فَلَيْسَ عَلَى أَسْيَافِ قَيْسٍ مُعَوَّلُ

– قال ذو الرمة[١٤٥]:

هُمُ قَرَنُوا بِالْبَكْرِ عَمْرًا وَأَنْزَلُوا بِأَسْيَافِهِمْ يَوْمَ الْعَرُوْضِ ابْنَ ظَالِمِ

– قال الطرمّاح[١٤٦]:

فَهَلَّا مَنَعْتُمْ جَارَكُمْ وَأَمِيْرَكُمْ بِأَسْيَافِكُمْ، وَالْخَيْلُ تَدْمَى نُحُوْرُهَا

– قال عروة بن أذينة[١٤٧]:

ضَرَبْنَا مَعَدًّا قَاطِبِيْنَ عَلَى الْهُدَى بِأَسْيَافِنَا نُذْرِيْ شُؤُوْنَ الْجَمَاجِمِ

*** (أَشْبَال – شُبُوْل):**

فعلى وفق مذهب القلة والكثرة تكون صيغة الجمع (أَشْبَال) للقلة، وصيغة الجمع (شُبُوْل) للكثرة. قال ابنُ دريد: ((الشِّبْلُ: جَرْوُ الْأَسَدِ، وَالْجَمْعُ: أَشْبَالٌ وَشُبُوْلٌ))[١٤٨].

وبالرجوع إلى الشعر العربيِّ نجد ما يعارض هذا المذهب صراحةً، فقدِ استعمَلَ الحطيئةُ كلمةَ (أَشْبَال) في مقام يدلُّ على الكثرة، فقال[١٤٩]:

نُحَامِيْ وَرَاءَ السَّبْيِ مِنْكُمْ كَمَا حَمَتْ أُسُوْدٌ ضَوَارٍ حَوْلَ أَشْبَالِهَا عُقْرْ

فالأسودُ إذا كانت للكثرة كما يزعمُ أصحابُ مذهبِ القلة والكثرة، فإنَّ (أَشْبَالَهَا) ستكونُ للكثرة أيضًا؛ لأنَّ لكلِّ أسدٍ نحوَ خمسةِ أشبالٍ، وحتّى لو فرضنا أنّ الأسودَ في هذا المقامِ كانت قليلةً – وهو فرضٌ مخالفٌ لدلالةِ المقامِ – فإنَّ عددَ (الأَشْبَالِ) سيكونُ أكثرَ من أعداد القلَةِ، فلخمسةِ أسودٍ مثلًا أكثرُ من عشرين شِبْلًا.

واستعمَلَ جريرٌ كلمةَ (شُبُوْل) في مقام يدلُّ على القلّة، فقال(١٥٠):

أَرْجُوْ سَوَابِقَ ذِيْ فَوَاضِلَ مِنْهُمُ   وَأَخَافُ صَوْلَةَ ذِيْ شُبُوْلٍ ضَيْغَمِ

فشُبُوْلُ الأسدِ الواحدِ قد تكونُ خمسةً أو أكثرَ بقليلٍ، وجريرٌ في هذا البيتِ يتحدّثُ عن أسدٍ واحدٍ لا أكثرَ. فالمرادُ إذن (شُبُوْلٌ) قليلةٌ لا تتجاوَزُ العشرةَ.

*** (أَشْخَاص – شُخُوْص):**

فعلى وفق مذهب القلة والكثرة تكون صيغة الجمع (شُخُوْص) للكثرة، وصيغة الجمع (أَشْخَاص) للقلة. قال الخليلُ: ((الشَّخْصُ: سَوَادُ الإِنْسَانِ إِذَا رَأَيْتَهُ مِنْ بَعِيْدٍ، وَكُلُّ شَيْءٍ رَأَيْتَ جُسْمَانَهُ فَقَدْ رَأَيْتَ شَخْصَهُ، وَجَمْعُهُ: الشُّخُوْصُ وَالْأَشْخَاصُ))(١٥١).

وبالرجوع إلى الشعر العربيِّ نجد ما يعارض هذا المذهب صراحةً، فقد استعمل عمرُ بنُ أبي ربيعة كلمة (شُخُوْص) في مقامٍ يدلُّ على القلةِ، فقال(١٥٢):

فَكَانَ مِجَنِّي دُوْنَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِيْ   ثَلَاثُ شُخُوْصٍ: كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ

فقد أضافَ العددَ (ثَلاث) إلى المعددِ (شُخُوْص)، والثلاثُ من أعدادِ القلّةِ عند العلماءِ، وهذا يدلُّ على عمومِ صيغةِ الجمع (شُخُوْص)، فهي صالحةٌ للقليلِ والكثيرِ.

فهذه الشواهدُ من الشعرِ العربيِّ المحتجِّ به تشهدُ ببطلانِ ذلك التقسيمِ الشائعِ للجموعِ على جموعِ قلّةٍ وجموعِ كثرة؛ فإنَّ صيغَ الجموعِ تدلُّ على معنى (الجَمْع) عمومًا، وليس فيها تنصيصٌ على القليلِ أو الكثيرِ، والقرائنُ السياقيّةُ هي التي تحدِّدُ المقصودَ منهما.

الخاتمة:

١- معنى الاستقراءِ في اللغةِ قريبٌ من معنى التَّتَبُّع المفضي إلى المعرفة، وهو في الاصطلاحِ صورةٌ من صورِ الاستقراءِ في اللغةِ. وهو قسمانِ: تامٌّ وناقصٌ، ولا يُسمَّى الناقصُ استقراءُ إلَّا تَجوُّزًا.

٢- لا يستطيعُ عالمٌ أن يدَّعي الاستقراءَ التامَّ إلّا في نصوصِ القرآنِ الكريمِ، بخلافِ الشعرِ والأمثالِ والحِكَمِ والخُطَبِ والنثرِ الاجتماعيِّ، فقد ضاع منها الكثيرُ الكثيرُ.

٣- المقصود بـ(الاستقراء الصرفيّ): الاستقراء الذي يعتمِدُ عليه الصرفيُّ في استنباط الأحكام الصرفيَّة، وهو قسمانِ: تامٌّ نادرُ الوقوع، وناقصٌ شائعٌ في المصنّفات الصرفيّة.

٤- اعتمد بعضُ الصرفيّين على الاستقراء الناقص، فظنّوا أنّ بعض الأفعال المزيدة تُستعمَلُ بدلًا من أفعالها المجرّدةِ، فقالوا بإغناءِ الأفعال المزيدة المُستعمَلة عن تلك الأفعال المجرّدة غير المُستعمَلة في ظنِّهم، وكذلك ظنّوا أنّ بعض الأفعال المزيدة تُستعمَلُ بدلًا من أفعال مزيدة أخرى،

فقالوا بإغناء الأفعال المزيدة المُستعمَلة عن تلك الأفعال المزيدة غير المستعملة في ظنِّهم. والصوابُ خلافُ ما ذهبوا إليه من القول بالإغناء.

٥- اعتمد بعضُ الصرفيّين على الاستقراء الناقص، فقالوا بالتخصيص الصرفيِّ في غير مواضعه. والتخصيصُ الصرفيُّ: هو الحكم على الصيغة الصرفيّة بأنّها تُستعمَلُ استعمالًا خاصًّا.

٦- من أوضحِ صورِ التخصيصِ الصرفيِّ القولُ بدلالةِ بعضِ صيغ الجموع على القلّةِ، ودلالةِ الصيغِ الأخرى على الكثرة. وهو قولٌ باطلٌ لا يستندُ إلى أيّ دليلٍ صحيحٍ مطَّرِد.

٧- تدلُّ الشواهدُ القرآنيّة والشواهدُ من الشعرِ العربيِّ المحتجِّ به على بطلانِ تقسيمِ الجموعِ على جموعِ قلّة وجموعِ كثرة؛ فإنّ صيغَ الجموعِ تدلُّ على معنى (الجَمْع) عمومًا، وليس فيها تنصيصٌ على القليلِ أو الكثيرِ، والقرائنُ السياقيّةُ هي التي تحدِّد المقصودَ منهما.

الهوامش:

١. المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده: ٥٤٦/٦.
٢. مفاتيح العلوم، الخوارزمي: ١٧٤، وينظر: التعريفات، الشريف الجرجاني: ١٨، والتوقيف على مهمات التعاريف، المناوي: ٤٩.
٣. طبقات فحول الشعراء، ابن سلام: ٢٥/١.
٤. الكتاب، سيبويه: ٥٥٥/٣.
٥. أي: في القراءات السبع.
٦. ينظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد: ١٥٧-١٥٨، والحجّة في القراءات السبع، ابن خالويه: ٨٠-٨١، وحجة القراءات، ابن زنجلة: ٩٨-٩٩.
٧. شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الأستراباذي: ٣٥/٣.
٨. يعني أبا عثمان المازني صاحب كتاب (التصريف)، الذي صنف ابن جني كتابه (المنصف) شرحًا له.
٩. المنصف، ابن جنّي: ١١٨/١.
١٠. ينظر: الكتاب: ٦١/٤.
١١. العين، الخليل: ٤٨/٨، وينظر: تهذيب اللغة، الأزهري: ٩٧/١٤.
١٢. ديوان الأدب، الفارابي: ٢٤٣/٢.
١٣. الصحاح، الجوهري: ١٣٦٠/٤-١٣٦١، وينظر: المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده: ٣٤٩/٩، والمخصص، ابن سيده: ٤٧٢/١، وكتاب الأفعال، ابن القطاع: ٣٣٩/١، وأساس البلاغة، الزمخشري: ٣٠٠/١، والمصباح المنير، الفيومي: ٢٠١/١، والقاموس المحيط، الفيروز آبادي: ٨١١.
١٤. ديوانه: ١٠٢.
١٥. ديوانه: ٤٠٦/٢.
١٦. ديوانه: ١٤١٦/٣.
١٧. الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب: ١٣٠/٢.
١٨. ينظر: العين: ٢٤٦/٧-٢٤٧، وجمهرة اللغة، ابن دريد: ٧١٧/٢، والزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر بن الأنباري: ٢٤٧/٢، والمحيط في اللغة، الصاحب بن عباد: ٣٠٩/٨، ومقاييس اللغة، ابن فارس: ٨٢/٣.
١٩. مقاييس اللغة: ٨٢/٣-٨٣.
٢٠. الصحاح: ٦٨٦/٢.
٢١. أي: قول ابن الحاجب.

٢٢. شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الأستراباذي: ٩٩/١، وينظر: شرح الشافية، نقرة كار: ٢٨/٢-٢٩، والمنهاج السوي، ظاهر خير الله: ١٥.
٢٣. ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك: ٣١٢/٣.
٢٤. مقاييس اللغة: ٤٢٠/٣.
٢٥. وعجزه: كَذَاكِ أُمُوْرُ النَّاسِ غَادٍ وَطَارِقَهْ، ديوانه: ٢٦٣.
٢٦. العين: ١٠١/٥، وينظر: جمهرة اللغة: ٩٢٢/٢، والصحاح: ١٥١٨/٤.
٢٧. المنصف: ٧١/١-٧٢، وينظر: الفائق في غريب الحديث، الزمخشري: ٧٧/١، واللباب في علل البناء والإعراب، العكبري: ٢٦٠/٢، والممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور: ١٢٩.
٢٨. الصحاح: ١٤٢/١.
٢٩. أساس البلاغة: ٤١٢/١.
٣٠. تهذيب اللغة: ١٩٣/١٥.
٣١. ديوانه: ٧٨.
٣٢. شرح ديوانه: ٨٣.
٣٣. ينظر: نزهة الطرف، الميداني:٣٠٣/١، والكناش، الأيّوبي: ٦٥/٢.
٣٤. شرح ديوانه: ٢١.
٣٥. ديوانه: ٧٣.
٣٦. العين: ٢٧٧/٧، وينظر: الصحاح: ١٨٧٢/٥، ومقاييس اللغة: ٢٤٩/١، والمحكم والمحيط الأعظم: ٥٣٦/٨.
٣٧. شرح التسهيل: ٣٠٩/٣.
٣٨. ينظر: شرح التسهيل: ٣٠٧/٣.
٣٩. تهذيب اللغة: ٣٩١/١٥.
٤٠. المحكم والمحيط الأعظم: ٥٣٥/١٠، وينظر: القاموس المحيط: ١١٧٨.
٤١. ينظر: شرح التسهيل: ٣١٣/٣، وارتشاف الضرب، أبو حيّان الأندلسيّ: ١٧٦/١، وشفاء العليل، السلسيليّ:٨٤٩/٢.
٤٢. المحكم والمحيط الأعظم: ٦٠/٣، وينظر: شمس العلوم، نشوان الحميريّ: ١٣٥٤/٣، وكتاب الأفعال: ٢١١/١.
٤٣. ينظر: شرح التسهيل: ٣١٤/٣، وارتشاف الضرب: ١٨٠/١، وشفاء العليل: ٨٥٠/٢.
٤٤. الصحاح: ١٢١٨/٣.
٤٥. أساس البلاغة: ٣٣٩/١.
٤٦. شرح ديوانه: ٣٥٩.
٤٧. المقتضَب، المبرِّد: ١١٣/٢.
٤٨. ينظر: شرح التسهيل: ٣٠٧/٣، وارتشاف الضرب: ١٧٤/١، وهمع الهوامع، السيوطيّ: ٢٦٦/٣.
٤٩. ينظر: العموم الصرفيّ، العقيديّ: ٦٠.
٥٠. الأَنعَام: ٤٤.
٥١. الأَعرَاف: ٩٦.
٥٢. القَمَر: ١١.
٥٣. ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الأستراباذي: ٩٢/١.
٥٤. ينظر: العموم الصرفي: ٨٩-٩٠.
٥٥. النوادر، أبو زيد الأنصاريّ: ٢٠٢.
٥٦. المفرَدَات، الراغب: ٣٦٤.
٥٧. شعر عروة بن أذينة: ٢٧٢.
٥٨. ينظر: حاشية الصبان: ٣٤٣/٤.
٥٩. المَائدَة: ٣٨.
٦٠. البقرة: ٢٦٧.
٦١. ينظر: العموم الصرفي: ١٥-١٦، ٦٨.

٦٢. المنهَاج السوي: ١٠١.
٦٣. المنهَاج السوي: ١٠٢، وينظر: فَكّ التقييد، جبر ضومط وبولس الخوليّ: ١٧٧، ومَجمَع فؤَاد الأَول للغَة العَرَبية، دَور الانعقَاد الرابع، مَحضَر الجَلَسَات: ٧٠.
٦٤. ينظر: العموم الصرفي: ١٩٦-٢٢٧.
٦٥. المحكم والمحيط الأعظم: ١٨٥/٤.
٦٦. ديوانه: ٣٨.
٦٧. ديوانه: ٤٢.
٦٨. ديوانه: ٣٧١.
٦٩. ديوانه: ٤٨.
٧٠. الصحاح: ٢١٧٠/٦.
٧١. ديوانه: ٤٨.
٧٢. ديوانه: ٦٧.
٧٣. شعر الراعي النميري: ٢٧.
٧٤. شرح ديوانه: ١٢٣.
٧٥. ديوانه: ٨١.
٧٦. العين: ٢٨٢/٥.
٧٧. ديوانه: ١٢٩.
٧٨. شرح ديوانه: ٢٠.
٧٩. شرح ديوانه: ٢٢٩.
٨٠. المحكم والمحيط الأعظم: ٥٢٥/٨.
٨١. ديوانه: ١٥.
٨٢. ديوانه: ١٣٧.
٨٣. شرح ديوانه: ٢١٥.
٨٤. ديوانه: ١٩٠.
٨٥. جمهرة اللغة: ٤٩٩/١.
٨٦. ديوانه: ٨٣.
٨٧. ديوانه: ١٥٦.
٨٨. شرح ديوانه: ٣٥٨/٢.
٨٩. ديوانه: ٢٢٨.
٩٠. الصحاح: ٤٤١/٢.
٩١. شرح ديوانه: ١٨٧.
٩٢. ديوانه: ٨٣.
٩٣. شعر الأحوص الأنصاري: ٢٠٠.
٩٤. الصحاح: ٢٤٤/١.
٩٥. ديوانه: ٤٧.
٩٦. ديوانه: ٨٨.
٩٧. ديوانه: ٢٣٠.
٩٨. ديوانه: ٢٣٧.
٩٩. ديوانه: ٩٧.
١٠٠. جمهرة اللغة: ٢٥٨/١.
١٠١. ديوانه: ٢٢٠.
١٠٢. ديوانها: ٥٦.
١٠٣. ديوانه: ١٢٣.
١٠٤. ديوانه: ١٠٠.
١٠٥. شعر الراعي النميري: ١٢٣.

١٠٦. ديوانه: ٣٧٦.
١٠٧. ديوانه: ١٨.
١٠٨. ديوانه: ١٦٩.
١٠٩. ديوانه: ٢٦.
١١٠. ديوانه: ٨٤.
١١١. شعر عروة بن أذينة: ١١٢.
١١٢. الصحاح: ٣٦٦/١.
١١٣. ديوانه: ٥٦.
١١٤. ديوانه: ٣٤.
١١٥. ديوانه: ٢٨.
١١٦. ديوانه: ١٩١.
١١٧. ديوانه: ٣٣٧.
١١٨. ديوانه: ٣٠٥.
١١٩. العين: ٣١٠/٧.
١٢٠. ديوانه: ٣٤.
١٢١. ديوانه: ٥٧.
١٢٢. ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره: ٢٤٨.
١٢٣. شرح ديوانه: ١٩٧.
١٢٤. ديوانه: ١٠٢.
١٢٥. ديوانه: ١٣٦.
١٢٦. ديوانه : ٢١٧.
١٢٧. ديوانه: ٥١.
١٢٨. ديوانه: ٣٤٣.
١٢٩. ديوانه: ١٢٨.
١٣٠. شرح ديوانه: ٦٧.
١٣١. ديوانه: ٧٩.
١٣٢. ديوانه: ٣٠٥.
١٣٣. ديوانه: ٢٢٦.
١٣٤. ديوانه: ٢٠٨.
١٣٥. ديوانه: ٢٢٢.
١٣٦. ديوانه: ٢١٩.
١٣٧. ينظر: الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، المرزبانيّ: ٥٥.
١٣٨. سبأ: ٣٧.
١٣٩. المحتسب، ابن جنّي: ١٨٧/١.
١٤٠. جامع الدروس العربية، الغلايينيّ: ٢٩/٢.
١٤١. شرح ديوانه: ٣٠٨/١.
١٤٢. شرح ديوانه: ٢٤٤.
١٤٣. شرح ديوانه: ٣٩١.
١٤٤. شرح ديوانه: ٤٥٧.
١٤٥. ديوانه: ٢٦٥.
١٤٦. ديوانه: ٢٥٦.
١٤٧. شعر عروة بن أذينة: ٢٣٥.
١٤٨. جمهرة اللغة: ٣٤٥/١.
١٤٩. ديوانه: ٣٠٣.
١٥٠. شرح ديوانه: ٤٩٣.
١٥١. العين: ١٦٥/٤.
١٥٢. ديوانه: ٩٤.

المصادر والمراجع

* القرآن الكريم.

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، تحقيق رجب عثمان، القاهرة، مكتبة الخانجيّ، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٢. أساس البلاغة، الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ)، تحقيق محمّد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٣. الإيضاح في شرح المفصّل، ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، تحقيق موسى بناي العليليّ، بغداد، مطبعة العانيّ، ١٩٨٢م.

٤. التعريفات، الشريف الجرجانيّ (ت٨١٦هـ)، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٥. تهذيب اللغة، الأزهريّ (ت٣٧٠هـ)، تحقيق محمّد عوض مرعب، بيروت، دار إحياء التراث العربيّ، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

٦. التوقيف على مهمّات التعاريف، المناويّ (ت١٠٣١هـ)، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٧. جامع الدروس العربيّة، الغلايينيّ (ت١٣٦٤هـ)، صيدا – بيروت، المكتبة العصريّة، الطبعة الثامنة والعشرون، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٨. جمهرة اللغة، ابن دريد (ت٣٢١هـ)، تحقيق رمزيّ منير بعلبكيّ، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

٩. حاشية الصبّان على شرح الأشمونيّ، الصبّان (ت١٢٠٦هـ)، تحقيق محمود بن جميل، القاهرة، مكتبة الصفا، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

١٠. الحجّة في القراءات السبع، ابن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تحقيق عبد العال سالم مكرم، بيروت، دار الشروق، الطبعة الرابعة، ١٤٠١هـ.

١١. حجّة القراءات، ابن زنجلة (ت٤٠٣هـ)، تحقيق سعيد الأفغانيّ، بيروت، مؤسّسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

١٢. ديوان ابن الروميّ (ت٢٨٣هـ)، شرح الأستاذ أحمد حسن بسج، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

١٣. ديوان ابن المعتز (ت٢٩٦هـ)، تحقيق كرم البستانيّ، بيروت، دار صادر، د.ت.

١٤. ديوان الأدب، الفارابيّ (ت٣٥٠هـ)، تحقيق أحمد مختار عمر، القاهرة، مؤسّسة دار الشعب، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

١٥. ديوان الأعشى الكبير (ت٧هـ)، شرح وتعليق محمّد محمّد حسين، القاهرة، المطبعة النموذجيّة، د.ت.

١٦. ديوان امرئ القيس (ت نحو ٨٠ ق. هـ)، تحقيق محمّد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الخامسة، د.ت.

١٧. ديوان أوس بن حجر (ت نحو ٢ ق. هـ)، تحقيق محمّد يوسف نجم، بيروت، دار صادر، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
١٨. ديوان البحتريّ (ت٢٨٤هـ)، تحقيق حسن كامل الصيرفيّ، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثالثة، د.ت.
١٩. ديوان تأبّط شرًّا (ت نحو ٨٠ ق. هـ)، بعناية عبد الرحمن المصطاوي، بيروت، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
٢٠. ديوان جميل بثينة (ت٨٢هـ)، تحقيق بطرس البستانيّ، بيروت، دار بيروت، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
٢١. ديوان حسّان بن ثابت (ت٥٤هـ)، شرح عبد أ. مهنا، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
٢٢. ديوان الحطيئة (ت نحو ٤٥هـ)، بشرح ابن السكّيت (ت٢٤٤هـ)، وأبي سعيد السكّريّ (ت٢٧٥هـ)، وأبي حاتم السجستانيّ (ت٢٥٥هـ)، تحقيق نعمان أمين طه، القاهرة، مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ، الطبعة الأولى، ١٣٧٨هـ/١٩٥٨م.
٢٣. ديوان الخنساء (ت٢٤هـ)، بعناية حمدو طمّاس، بيروت، دار المعرفة، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
٢٤. ديوان ذي الرمّة (ت١١٧هـ)، بعناية عبد الرحمن المصطاويّ، بيروت، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
٢٥. ديوان زهير بن أبي سلمى (ت١٣ ق. هـ)، بعناية حمدو طمّاس، بيروت، دار المعرفة، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
٢٦. ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائيّ وأخباره (ت نحو ٤٥ ق. هـ)، صنعة يحيى بن مدرك الطائي (القرن الثالث الهجريّ)، رواية هشام بن محمد الكلبي (ت٢٠٤هـ)، تحقيق عادل سليمان جمال، القاهرة، مطبعة المدنيّ، د.ت.
٢٧. ديوان الشمّاخ بن ضرّار (ت٢٢هـ)، حققه وشرحه صلاح الدين الهادي، القاهرة، دار المعارف، د.ت.
٢٨. ديوان الطرمّاح (ت نحو ١٢٥هـ)، تحقيق عزّة حسن، دمشق، مطبوعات مديريّة إحياء التراث القديم، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.
٢٩. ديوان عامر بن الطفيل (ت١١هـ)، رواية أبي بكر بن الأنباري (ت٣٢٨هـ)، بيروت، دار بيروت – دار صادر، ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م.
٣٠. ديوان عمر بن أبي ربيعة (ت٩٣هـ)، تصحيح بشير يموت، بيروت، المطبعة الوطنيّة، الطبعة الأولى، ١٣٥٣هـ/١٩٣٤م.
٣١. ديوان عمرو بن قميئة (ت نحو ٨٥ ق. هـ)، تحقيق حسن كامل الصيرفيّ، جامعة الدول العربيّة، معهد المخطوطات العربيّة، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م.
٣٢. ديوان قيس بن الخطيم (ت نحو ٢ ق. هـ)، تحقيق ناصر الدين الأسد، بيروت، دار صادر، ١٩٦٧م.

٣٣. ديوان قيس بن ذريح – قيس لبنى– (ت٦٨هـ)، بعناية عبد الرحمن المصطاويّ، بيروت، دار المعرفة، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
٣٤. ديوان كُثيِّر عزّة (ت١٠٥هـ)، جمعه وشرحه إحسان عبّاس، بيروت، دار الثقافة، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.
٣٥. ديوان لبيد بن ربيعة العامريّ (ت٤١هـ)، بعناية حمدو طمّاس، بيروت، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
٣٦. ديوان مجنون ليلى – قيس بن الملوّح – (ت٦٨هـ)، تحقيق عبد الستّار أحمد فرّاج، مصر، دار مصر للطباعة، ١٩٧٩م.
٣٧. ديوان مهلهل بن ربيعة (ت نحو ١٠٠ ق. هـ)، شرح وتقديم طلال حرب، بيروت، الدار العالميّة، د.ت.
٣٨. ديوان نابغة بني شيبان (ت١٢٥هـ)، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصريّة، الطبعة الأولى، ١٣٥١هـ/١٩٣٢م.
٣٩. ديوان النابغة الذبيانيّ (ت نحو ١٨ ق. هـ)، تحقيق محمّد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثانية، د.ت.
٤٠. الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر بن الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق حاتم الضامن، بيروت، مؤسّسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
٤١. السبعة في القراءات، ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ)، تحقيق شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.
٤٢. شرح التسهيل، ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق محمّد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيّد، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
٤٣. شرح ديوان جرير (ت١١٠هـ)، محمد إسماعيل عبد الله الصاويّ، بيروت، دار الأندلس، ١٩٣٤م.
٤٤. شرح ديوان عنترة (ت نحو ٢٢ق. هـ)، الخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ)، تحقيق مجيد طرّاد، دار الكتاب العربيّ، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
٤٥. شرح ديوان الفرزدق (ت١١٠هـ)، إيليا الحاوي، بيروت، دار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.
٤٦. شرح ديوان كعب بن زهير (ت٢٦هـ)، صنعة أبي سعيد السكري (ت٢٧٥هـ)، القاهرة، دار الكتب والوثائق القوميّة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
٤٧. شرح الشافية (ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخطّ)، سيّد عبد الله المعروف بنقرة كار (ت٧٧٦هـ)، بيروت، عالم الكتب، د.ت.
٤٨. شرح شافية ابن الحاجب، الرضيّ الأستراباذيّ (ت٦٨٦هـ)، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٣٩٥/١٩٧٥م.

٤٩. شعر الأحوص الأنصاريّ (ت١٠٥هـ)، تحقيق عادل سليمان جمال، القاهرة، الهيأة المصريّة العامّة، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.

٥٠. شعر الراعي النميريّ وأخباره (ت٩٠هـ)، جمعه وعلّق عليه ناصر الحاني، مطبوعات المجمع العلميّ العربيّ بدمشق، ١٣٨٣هـ/١٩٦٤م.

٥١. شعر عروة بن أذينة (ت١٣٠هـ)، تحقيق يحيى الجبوريّ، الكويت، دار القلم، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٥٢. شفاء العليل في إيضاح التسهيل، السلسيليّ (ت٧٧٠هـ)، تحقيق عبد الله علي الحسينيّ البركاتيّ، مكّة المكرّمة، المكتبة الفيصليّة، د.ت.

٥٣. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان الحميريّ (ت٥٧٣هـ)، تحقيق حسين بن عبد الله العمريّ، ومطهّر بن عليّ الإريانيّ، ويوسف محمّد عبد الله، بيروت – دار الفكر المعاصر، دمشق– دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٥٤. الصحاح، الجوهريّ (ت٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٥٥. طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلّام الجمحيّ (ت٢٣١هـ)، تحقيق محمود محمّد شاكر، مطبعة المدنيّ، القاهرة، ١٩٧٣م.

٥٦. العموم الصرفيّ في القرآن الكريم، رضا هادي حسّون العقيديّ، بغداد، المركز التقنيّ، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

٥٧. العين، الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت١٧٠هـ)، تحقيق مهديّ المخزوميّ، وإبراهيم السامرائيّ، الكويت، مطابع الرسالة، ١٩٨٠–١٩٨٢م.

٥٨. الفائق في غريب الحديث، الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ)، تحقيق عليّ محمّد البجاويّ، ومحمّد أبي الفضل إبراهيم، بيروت، دار المعرفة، الطبعة الثانية، د.ت.

٥٩. فكّ التقييد في علم الصرف، جبر ضومط (ت١٩٣٠م)، وبولس الخوليّ (ت١٩٤٨م)، بيروت، المطبعة الأدبيّة، ١٩٠٨م.

٦٠. القاموس المحيط، الفيروز آباديّ (ت٨١٧هـ)، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسيّ، بيروت، مؤسّسة الرسالة، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٦١. الكتاب، سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجيّ، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٦٢. كتاب الأفعال، ابن القطّاع (ت٥١٥هـ)، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٦٣. الكنّاش في فنّي النحو والصرف، أبو الفداء الأيوبيّ (ت٧٣٢هـ)، تحقيق رياض بن حسن الخوام، صيدا – بيروت، المكتبة العصريّة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

٦٤. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبريّ (ت٦١٦هـ)، تحقيق غازي مختار طليمات، دمشق، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.

٦٥. مجمع فؤاد الأوّل للغة العربيّة، دور الانعقاد الرابع، محضر الجلسات، ١٩٣٩م.
٦٦. المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، ابن جنّي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق عبد الحليم النجّار وعبد الفتّاح إسماعيل شلبي وعليّ النجديّ ناصف، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
٦٧. المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده (ت٤٥٨هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداويّ، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
٦٨. المحيط في اللغة، الصاحب بن عباد (ت٣٨٥هـ)، تحقيق محمّد حسن آل ياسين، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
٦٩. المخصَّص، ابن سيده (ت٤٥٨هـ)، تحقيق خليل إبراهيم جفال، بيروت، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
٧٠. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الفيوميّ (ت نحو ٧٧٠هـ)، بيروت، المكتبة العلميّة، د.ت.
٧١. مفاتيح العلوم، الخوارزميّ (٣٨٧هـ)، تحقيق إبراهيم الأبياري، بيروت، دار الكتاب العربيّ، الطبعة الثانية، د.ت.
٧٢. المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهانيّ (ت٥٠٢هـ)، تحقيق محمّد سيّد كيلانيّ، مصر، مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ، الطبعة الأخيرة، ١٣٨١هـ/١٩٦١م.
٧٣. مقاييس اللغة، ابن فارس (ت٣٩٥هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، دار الفكر، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
٧٤. المقتضب، المبرّد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، لجنة إحياء التراث الإسلاميّ، ١٣٨٦هـ.
٧٥. الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور الإشبيليّ (ت٦٦٩هـ)، تحقيق فخر الدين قباوة، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
٧٦. المنصف، ابن جنّي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، القاهرة، مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.
٧٧. المنهاج السويّ في التخريج اللغويّ، ظاهر خير الله (ت١٩١٦م)، بيروت، مطبعة الاجتهاد، ١٩٢٨م.
٧٨. الموشَّح في مآخذ العلماء على الشعراء، المرزبانيّ (ت٣٨٤هـ)، بعناية محبّ الدين الخطيب، القاهرة، المطبعة السلفيّة، الطبعة الثانية، ١٣٨٥هـ.
٧٩. نزهة الطرف في علم الصرف، الميدانيّ (ت٥١٨هـ)، شرح ودراسة يسريّة محمّد إبراهيم حسن، القاهرة، المطبعة الإسلاميّة الحديثة، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
٨٠. النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاريّ (ت٢١٥هـ)، تحقيق سعيد الخوريّ الشرتونيّ، بيروت، المطبعة الكاثوليكيّة، ١٨٩٤م.
٨١. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطيّ (ت٩١١هـ)، تحقيق أحمد شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

Induction In Morphology

By
Redha Hadi Hassoun
Assistant Professor
College of Education / University of Mustansiriya

Abstract:
Induction in Morphology induction is dependent upon morphological authorizing the morphological rules, which fall into two categories: total, and partial.
Have adopted some Authors the induction of partial They thought that some acts are used instead of the other acts, they stated that some of the Verb on behalf of other Verbs. In fact, contrary to their belief.
Have adopted some Authors the induction of partial They thought that some of the words that indicate the plural indicates only a small number, and other words indicating a lot number.
Indicate Quranic texts and poetic texts of the invalidity of this belief, and that the words that indicate the plural indicate the small number and lot number.